وزارة التعليـــــم العـــــالي والبحث العلـــمي
جـــــامعة محمد الصـــديق بن يحي – جيـــــجل-

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

العنـــــوان

دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس خلال الفترة (2014-2022)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص : إقتصاد دولي

إعداد الطالبة:

جيهان بوقديرة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. حناش الياس	**جامعة جيجل**	**رئيسا**
أ. قمبور عبد الرؤوف	**جامعة جيجل**	**مشرفا ومقررا**
أ. مفتاح أحسن	**جامعة جيجل**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2023/2022

بسم الله
قل هو الله أحد
الله الصمد
لم يلد ولم يولد
ولم يكن له كفوا أحد
سورة الإخلاص
@adhkar4u

إهداء

قبل كل شيء أهدي هذا العمل و النجاح " لنفسي" التي تعلمت تقديرها أكثر و أكثر و التي استطاعت التحمل و الوصول لهذه المرحلة التي تعتبر بمثابة كفاح...

الفضل في هذا النجاح بعد توفيق ربي العالمين يعود لأبي العزيز 'مسعود' الذي سعى لتوفير أحسن الظروف لنا و تعب و لازال يتعب من أجلنا، اسأل الله ان يطيل في عمره و يديمه سندا لنا و بصحة و عافية....

أمي "أنيسة" التي لا تسع الكلمات لشكرها و وصف فضلها على ما أنا عليه الان، شكرا لأنكي لم تتعبي ولم تتركيني و سهرت على راحتي.. شكرا لأنكي أمي...

أريد ان أشكر اختي "اسماء" التي كانت الداعم الأول دائما لي و التي كانت دائما مصدر تحفيز لي و تتقاسم معي كل ما اعيشه.... شكرا يا اعز أخت...و لأختي الصغرى "سمية" التي بجانبي دائما..

شكرا لجميع من تمنى لي الخير و التوفيق في حياتي و دراستي و ساندني ولو بكلمة جابرة.

أتمنى ان يكون هذا النجاح بداية لنجاحات أخرى ان شاء الله

و السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء **الفهرس** **قائمة الجداول و الأشكال** **مقدمة**	أ-ت
الفصل الأول : عموميات حول السياسة المالية	
تمهيد	5
المبحث الأول : عموميات حول السياسة المالية	6
المطلب الأول : تعريف السياسة المالية	6
المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية	7
المطلب الثالث : أنواع السياسة المالية والية عملها	8
المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية	9
المطلب الأول : النفقات العامة	9
المطلب الثاني : الإيرادات العامة	13
المطلب الثالث : الموازنة العامة	16
المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية	17
المطلب الأول : العوامل الادارية	17
المطلب الثاني : العوامل السياسية	19
المطلب الثالث : علاقة السياسة المالية بطبيعة النظام الاقتصادي	20
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	
المبحث الاول : عموميات حول الإستثمار	26
المطلب الأول : مفهوم الإستثمار	26
المطلب الثاني : مقومات ومحددات الإستثمار	28
المطلب الثالث : أنواع الإستثمار	29
المبحث الثاني : ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر	30
المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	30

المطلب الثاني : الآثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر	31
المطلب الثالث : محفزات الإستثمار الأجنبي المباشر	32
المبحث الثالث : دور أدوات السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الأول : العلاقة بين السياسة الضريبية و الإستثمار الأجنبي المباشر	34
المطلب الثاني : العلاقة بين السياسة المالية و مناخ الإستثمار	37
المطلب الثالث : العلاقة بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإنفاق العام	38
خلاصة الفصل	39
الفصل الثالث : دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة مقارنة- بين الجزائر و تونس خلال الفترة (2014-2022)	
المبحث الأول : أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	41
المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	41
المطلب الثاني : دور الانفاق العام والحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	47
المبحث الثاني : ادوات السياسة المالية و دورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس	54
المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس	54
المطلب الثاني : دور الانفاق العام والحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس	58
المبحث الثالث : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس	64
المطلب الأول : تشخيص الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس	64
المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و تونس	67
خلاصة الفصل	70
خاتمة	72
قائمة المراجع	76
الملخص	80

قائمة

الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور التدفقات للإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال (2010-2022)	43
02	تطور الإستثمارات الصادرة من الجزائر خلال الفترة (2018-2022)	45
03	القطاعات الأكثر جذبا للإستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)	46
04	تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال (2010-2022)	48
05	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبة في تونس خلال (2014-2022)	56
06	تدفقات الإستثمارات الأجنبية في تونس خلال (2014-2022)	57
07	توزيع النفقات العامة في تونس خلال الفترة (2010-2016)	60
08	تطور الانفاق العام في تونس خلال الفترة (2014-2022)	60
09	المقارنة بين الهيئات المكلفة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس.	65

قائمة
الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	منحنى لافر	36
02	أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة (2013-2019)	42
03	تدفق الإستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال (2014-2022)	44
04	الدول المستثمرة في تونس في الفترة (2014-2022)	55
05	التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال (2014-2022)	56
06	تدفق الإستثمارات الأجنبية في تونس خلال (2014-2022)	57
07	تطور الإنفاق الحكومي في تونس خلال (2014-2022)	61
08	تدفق الإستثمارات الاجنبية المباشرة في تونس و الجزائر خلال الفترة (2014-2022)	66

مقدمة

العالم الاقتصادي مكان واسع و معقد، ويزيد تشابكه بزيادة القطاعات و الهيئات و أصحاب القرار المتدخلين فيه، لهذا ظهرت السياسة المالية التي تعتبر أهم الاساليب الادارية و التنظيمية التي تعمل على تبسيط الأمور الاقتصادية و تسييرها بطرق اكثر وضوحا وأكثر منفعة، والتي بدورها تتكون من ادوات تعتبر العامل الرئيسي في سن القوانين والاجراءات الاقتصادية في السوق العالمية.

لذلك نجد السياسة المالية تحتل مكانة هامة من بين جميع السياسات الاقتصادية، لاعتماد الدول عليها في تحديد نشاطها المالي و التدخل في النشاط الاقتصادي و من بين هذه الأنشطة الاقتصادية نجد الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعد أيضا وسيلة تمويلية وعنصر اقتصادي مهم ولا غنى عنه بالنسبة للكثير من الدول من بينها الجزائر و تونس التي تحاول استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة معتمدة على قوانينها المالية المسيرة لهذه العملية، ومن هنا جاءت اهمية دراستنا باجراء دراسة مقارنة بين السياسة المالية المتبعة في البلدين خلال الفترة (2014-2022) وأثرها على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من أجل أخذ فكرة عما يشهده اقتصاد كلتا الدولتين.

1. إشكالية البحث :

يتمثل التساؤل الرئيسي لدراستنا في : ما الدورالذي تلعبه السياسة المالية و طريقة توظيف أدواتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر؟. وتحت هذا التساؤل الرئيسي تندرج أسئلة فرعية :

- ما مدى مساهمة السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الفترة (2014-2022) ؟
- ما فعالية الحوافز المعتمدة في الدول المضيفة في تكوين مناخ استثماري ملائم؟
- مدى توفر كل من الجزائر و تونس على مناخ استثماري محفز لجذب هذا النوع من الاستثمار؟

2. فرضيات الدراسة :

- للسياسة المالية أدوات متمثلة في السياسة الانفاقية والسياسة الضريبية والموازنة العامة.
- الاستثمار الأجنبي من أهم أدوات تحقيق النمو و التطور.

3. أهمية الدراسة :

تتمحور أهمية هذه الدراسة حول :

- طرق عمل السياسة المالية و مجالات توظيفها.
- المكانة التي يشغلها الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد.

4. أهداف الدراسة :

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

- ابراز الاطار القانوني و النظري للسياسة المالية و التوسع في أدواتها.
- التعرف على المناخ الاستثماري في الجزائر و تونس.
- الوقوف على أهم العوائق التي تعاني منها الجزائر و تونس.

5. أسباب اختيار الموضوع :

- القوانين و الاصلاحات المتكررة التي شهدتها الجزائر في الفترات الأخيرة والتي تستهدف الاستثمارات الأجنبية.
- الميل الى دراسات المقارنة بين الجزائر دولة أخرى.

منهج الدراسة :

نظرا لطبيعة الموضوع وأهدافه تم اتباع المنهج الوصفي و التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة من خلال طبيعتها والعوامل المؤثرة بها وتحليل الاحصائيات والبيانات ومقارنتها مما ساعد على جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر و تونس.

6. دراسات سابقة :

موضوع دراستنا تم معالجته في العديد من الدراسات سواء نظرية أو تطبيقية :

❖ كريمة قويدري، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر"، من خلال هذه الدراسة التي تم فيها محاولة قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، اتضح ان نتائج القياس كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية اذ أظهرت الدراسة أهمية الاستثمار الأجنبي ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991-2008).

❖ ناجي بن حسين،" **تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر"**، تناولت هذه الدراسة إشكالية **هل يشجع المناخ الاستثمار الحالي في الجزائر نمو الاستثمار الخاص الوطني ويجذب الاستثمار الأجنبي؟** أوضح هذا البحث بأن تحسين مناخ الاستثمار يعد قضية حتمية بالنسبة للاقتصاد الجزائري قصد إخراجه من تبعيته لقطاع المحروقات وتنويع أنشطته الإنتاجية ولن يتأتي ذلك إلا إذا تم تشجيع الاستثمار في هذه الأنشطة . وعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي تم القيام بها إلا أن الاستثمار الخاص ظل محدودا بسبب فشل المؤسسات على خلق بيئة استثمارية ملائمة.

7. تقسيمات الدراسة :

تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول :

- الفصل الأول: تطرقنا فيه الى الاطار النظري للسياسة المالية و أدواتها و علاقتها بالعوامل الاقتصادية الأخرى.
- الفصل الثاني: تناولنا فيه مفاهيم عامة بالاستثمار الاجنبي المباشر.
- الفصل الثالث: كان عن أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر، وقمنا بدراسة مقارنة بين الجزائر و تونس خلال الفترة (2014-2022)، كما أبرزنا أهم المعوقات التي تشهدها البلدين.

8. صعوبات الدراسة :

أغلب الصعوبات التي شهدتها في هذه الدراسة هي البحث على البيانات و الاحصائيات الحديثة الخاصة بالنفقات خاصة لدولة تونس. مع صعوبة الوصول الى الاحصائيات الصادرة عن المنظمات العالمية، كما واجهت صعوبة في البحث عن القوانين المالية في تونس.

الفصل الأول

عموميات حول السياسة المالية

تمهيد :

تلعب السياسة المالية دورا هاما بين حزمة السياسات الاقتصادية لأنها تستطيع أن تحقق مختلف الأهداف المتعلقة بالاقتصاد الوطني معتمدة على مختلف أدواتها الرئيسية.

بحيث مع المرور ألزمني أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسات الاقتصادية سواء في توجيه المسار الاقتصادي أو معالجة المشاكل والأزمات.

كل هذا سيتم تناوله في هذا الفصل عبر ثلاث مباحث :

- **المبحث الأول** : عموميات حول السياسة المالية.
- **المبحث الثاني** : أدوات السياسة المالية.
- **المبحث الثالث** : العوامل المؤثرة في السياسة المالية.

المبحث الأول : عموميات حول السياسة المالية.

بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، تقوم الدولة باستخدام الأدوات المالية، و هنا يكمن أهم أدوار السياسة المالية.

المطلب الاول : تعريف السياسة المالية و أهميتها.

تعددت المفاهيم المنسوبة للسياسة المالية نظرا للدور الهام الذي تلعبه.

أولا : تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها الاجراءات التي تتخذها الدول بشان ادارة نشاطها المالي (ايرادات ونفقات) بما يحرك القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي، لتحقيق أهداف توفير حاجات المجتمع من السلع والخدمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول والثروات وتحقيق المالية المستدامة، من خلال الخطط و البرامج للسياسة المالية. [1]

كما يقصد بالسياسة المالية أنها برنامج عمل تخططه و تنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الايرادية و برامجها الانفاقية لإحداث اثار مرغوبة و تجنب اثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و السياسي تحقيقا لأهداف المجتمع. [2]

وهناك من يعرف السياسة المالية على أنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكل مرافقه، ولذلك فهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الانفاق العام و الايرادات العامة وتكييفا نوعيا لأوجه هذا الانفاق و مصادر الايرادات لتحقيق أهداف معينة ، كالنهوض بالاقتصاد القومي، دفع عجلة التنمية، تحقيق استقرار اقتصادي.[3]

نستخلص مما سبق أن السياسة المالية هي مجموعة التدابير و الاجراءات التي تقوم بها الدولة لإدارة نشاطها المالي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها.

ثانيا : أهمية السياسة المالية

للسياسة المالية أهمية واضحة في الوقت الحالي و الحاضر بالنسبة لجميع الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكيه أو كانت دولة متقدمة أو نامية.وهذا بسبب زيادة درجة تدخل الدولة و دورها في النشاطات الاقتصادية و زيادة أهمية نشاطها المالي و بالشكل الذي تحققه معه ادماج السياسة المالية في اطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما و أساسيا فيها بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى اليها المجتمع و الاقتصاد ككل نحو تحقيقها و هذا بالتكامل مع السياسات الأخرى اضافة الى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع السياسي للدولة.فهناك ترابط بين الحياة السياسية و أحداثها، و بين مالية الدولة وكل ما يخصها.فكلما كانت الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.[4]

---

[1] خالد أحمد المشهداني، نبيل ابراهيم الطائي، **مدخل الى المالية العامة**، الطبعة العربية ، دار الأيام للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص97.

[2] حامد عبد المجيد دراز ، **السياسات المالية** ، الدار الجامعية الطبعة الأولى ، الاسكندرية، 2002، ص61.

[3] أعاد حمود القيسي ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة و النشر و التوزيع ، الأردن، 2011، ص81.

[1] طارق الحاج، **التبعية المالية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان 1999 ص201.

المطلب الثاني :أهداف السياسة المالية

تختلف وظائف وأهداف السياسة المالية من دولة لأخرى بحسب درجة التقدم الاقتصادي فيها، كما قد تختلف في الدولة ذاتها تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية، و لهذا يمكن تلخيص أهم أهداف السياسة المالية بما يلي [1]:

1. تحقيق الكفاءة الإنتاجية عن طريق استخدام الموارد المتاحة الاستغلال الأمثل.
2. تحقيق العمالة الكاملة، حيث تلعب السياسة المالية دورا فعالا في تحديد مستوى العمالة، و بالتالي مستوى الأجور و الأسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
3. تحقيق التقدم الاقتصادي، ويقاس ذلك من خلال متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات والذي يعتبر مؤشرا لمدى التقدم الاقتصادي في الدولة و الذي يعكس في النهاية مستوى الرفاه االاقتصادي.
4. تحقيق العدالة في توزيع الدخل، و محاولة تقليل الفجوات الكبيرة بين مستويات الدخول المختلفة.

5. تحقيق التوازن العام :أي أن التوازن بين مجموع الانفاق القومي و بين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصو الانتاج المتاحة، و الأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة للوصول الى هذا الهدف و أهمها الضرائب و القروض و الاعانات و الاعفاءات وغيرها.[2]
6. تغيير نمط الملكية، فبعض الدول تتبع فرض الضرائب على ملكية رأس المال والضرائب على الشركات و الهبات و الوصايا.
7. التدخل في أسعار السلع و المواد: لأجل التقليل من الفجوة في الدخول بين أصحاب الدخل المرتفع وأصحاب الدخل المنخفض تقوم الدولة بالتسعير الجبري أو تحديد حد أدنى للأجور أو زيادة أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الانتاجية التي تختص بإنتاج السلع الأساسية.[3]
8. للسياسة المالية دور مهم في خلق التنمية و زيادة النشاط الاقتصادي للمجتمع و بذلك تسعى الدولة لتحقيق هذا الهدف.و لا يمكن لهذه التنمية أن تحقق حتى تكون حقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد، وذلك من خلال زيادة دور الصناعة و التصنيع في النشاط الاقتصادي.[4]

المطلب الثالث: أنواع السياسة المالية وآلية عملها

في هذا المطلب، سيتم ذكر أنواع السياسة المالية و الية عملها كالتالي :

أولا : أنواع السياسة المالية

يمكن التمييز بين نوعين من السياسة المالية :

1- سياسة مالية توسعية :

يتحقق هذا النوع من السياسة المالية من خلال [1]:

---

[1] محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرلر العتيبي، **الأساس في علم الاقتصاد**، الطبعة العربية، عمان-الأردن 2006 ص 312.

[2] درواسي مسعود، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2006/2005 ص76.

[3] **المرجع نفسه**، 82.

[4] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010 ص55.

أ- العمل على زيادة الانفاق العام : إن الانفاق الحكومي يمثل دخل الأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي الى الزيادة في الانتاج، فرص العمل وعلاج البطالة وعلاج الفجوة الانكماشية و منه دفع الاقتصاد الطني نحو التحسن. هذا ما جاء به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي.

ب- تقديم اعفاءات ضريبية أو تخفيض الضرائب : وتتحقق هنا زيادة في الدخول وزيادة في القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من التحفيز على الانتاج وزيادة فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية.

ج- قيام الدولة بالجمع بين البديل الاول و الثاني : و يتحقق ذلك من خلال الزيادة في حجم الانفاق وتخفيض الضرائب مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

1- سياسة مالية انكماشية :

تتحقق هذه السياسة من خلال :

أ- تخفيض حجم الانفاق العام : تقوم الدولة بتخفيض حجم الانفاق العام مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي و علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ب- قيام الدولة بزيادة معدلات الضريبة : هذا ما يؤدي الى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي و علاج الزيادة في مستوى الأسعار.

ج- قيام الدولة بالجمع بين البديلين : وهذا من خلال تخفيض الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت.[2]

ثانيا : آلية عمل السياسة المالية

تعمل السياسة المالية في معالجة فجوة تضخمية أو فجوة ركودية يعاني منها الاقتصاد في مختلف حالات الاختلال الاقتصادي الوطني.

يحدث الكساد في الاقتصاد حين يعاني من حالة انخفاض على مستوى الطلب الكلي، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية و وجود البطالة، بمعنى آحر، النشاط الاقتصادي يكون في حالة تباطؤ وتعرف هذه الحالة بالركود. تستعمل في هذه الحالة سياسة مالية توسعية. وتحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن اجمالي الناتج الذي يحقق مستوى التشغيل الكامل وهذا يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة، ويدخل دور السياسة المالية هنا في محاولة تقليص مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية من خلال أدواتها المذكورة[3].

---

[1] اياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى عمان، 2013، ص 164.

[2] **المرجع نفسه**، ص 166.

[3] اياد عبد الفتاح النسور، **مرجع سابق**، ص 167.

المبحث الثاني : أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في تلك الأدوات التي تستخدمها الدولة لدفع عجلة النشاط الاقتصادي. وتنقسم الى ثلاث أدوات و هي :

- النفقات العامة.
- الايرادات العامة.
- الموازنة العامة.

المطلب الأول : النفقات العامة .

سنتطرق في هذا المطلب الي مفهوم النفقة العامة، تقسيماتها، و اثارها الاقتصادية.

أولا : مفهوم النفقة العامة.

يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها كم قابل للتقويم النقدي يامر بانفاقه شخص من أشخاص القانون العام اشباعا لحاجة عامة.[1]

لكن هناك من يقدم تعريفا آخر وهو أن النفقة العامة بمثابة مبلغ نقدي يقوم بانفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.

غير أننا نعتمد التعريف الأول لأن النفقة العامة ليس بالضرورة ان تكون مبلغا نقديا، بل يمكن أن تمنح الدولة للرعية اعانات عينية. وعليه، فوفقا للتعريف الأول، فان عناصر النفقة العامة ثلاثة وهي كما يلي :

1- النفقة العامة كم قابل للتقويم النقدي : و يعني ذلك أن النفقة العامة يمكن أن تكون في صورة نقدية أو عينية. أي أن الدولة يمكنها أن تقوم بإنفاق أموال نقدية لشراء أو استئجار سلع وخدمات أو سداد القروض المستحقة اصلا و فائدة لإشباع الحاجات العامة.إلا أنه لا مانع من أن تكون عينية في بعض الأحيان فقد تقوم الدولة أيضا بتقديم اعانات عينية للمنكوبين باقتطاع مواد و سلع من شركاتها الإنتاجية أو توفر النقل للمواطنين في الحالات الاستثنائية.

2- النفقة العامة يأمر بها شخص عام : يتحدد الطابع العام للنفقة اذا صدرت عن شخص عام. ويعتبر شخص معنوي عام الشخص القانوني الذي تحكمه قواعد القانون الإداري (الدولة، الولاية البلدية، المؤسسات العامة).[2]

3- النفقة العامة تستهدف اشباع حاجة عامة : لتكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض منها تحقيق النفع العام أو اشباع حاجة عامة. و قد جرى علماء المالية العامة على تقسيم الحاجات العامة إلى حاجات اجتماعية ، حاجات مستحقة أو جديرة بالإشباع.[3]

---

[1] حامد عبد العزيز دراز، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، مصر، 1988 ص 398.

[2] فاطمة السويسي، **المالية العامة و المؤسسة الحديثة للكتاب**، لبنان، 2000، ص 38.

[3] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006، ص 27-32.

ثانيا : تقسيمات النفقة العامة :

ونجملها فيما يلي :

1- النفقات العادية و النفقات غير العادية :

أ- النفقات العادية : هي التي تمول من ايرادات الدولة العادية(الضرائب، مداخيل أملاك الدولة) وتتكرر بانتظام في الميزانية، مثل مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة.

ب- **النفقات غير العادية** : و تمول من ايرادات غير عادية (القروض) ولا تتكرر بانتظام في الميزانية، مثل نفقات انشاء الطرق و نفقات مواجهة اثار الكوارث الطبيعية.الا أن السياسة المالية الحديثة تعتبر كل ايرادات الدولة (عادية أو غير عادية) مخصصة في مجموعها لكل أوجه الانفاق الحكومي، وهو ما يتبين بوضوح في المادة 1/8 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقانون المالية، المعدل و المتمم، اذ تنص على أنه " لا يمكن أن يخصص أي ايراد لنقة خاصة. توجه ايرادات الدولة دون تمييز لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة".[1]

2- النفقات الحقيقية و النفقات التحويلية :

أ- **النفقات الحقيقية** : وهي نفقات تؤثر بصفة مبتشرة على الانتاج القومي وتمكن الدولة من الحصول على سلع و خدمات، فهي نفقات منتجة. و يندرج في نطاقها أجور الموظفين، نفقات التعليم و الصحة، و نفقات الاستثمار....الخ.

ب- **النفقات التحويلية** : لا تؤثر مباشرة في الانتاج القومي و انما تستهدف اعادة توزيع الدخل القومي، وهي على ثلاث ضروب : نفقات تحويلية، نفقات تحويلية اجتماعية نفقات تحويلية اقتصادية، نفقات تحويلية مالية.[2]

3- نفقات ادارية ونفقات استثمارية :

أ- نفقات ادارية : وهي النفقات الضرورية لقيام أجهزة الدولة بمهامها المختلفة، مثل أجور الموظفين ونفقات الصيانة و اقتناء لوازم الادارة. وتطلق على هذه النفقات أيضا تسمية النفقات الجارية.

ب- نفقات استثمارية : أو الرأسمالية، وهي التي تساهم في زيادة الانتاج الوطني والتوسع الاقتصادي. وتتخذ النفقات الاستثمارية عدة أشكال، كنفقات انشاء المستشفيات والمدارس، نفقات تجهيز المؤسسات العامة، نصيب الدولة في شركات الاقتصاد المختلط.

4- نفقات الخدمات و نفقات تحويلية :

أ- نفقات الخدمات : و هي على وجهين:

- **نفقات الخدمات** : و تشمل المرتبات، مصاريف الصيانة، الصيانة الدورية للمباني العامة و مصاريف ادارية أخرى.[1]

[1] بن نوار بومدين، **النفقات العامة على التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية في الجزائر 1980-2008**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول عل درجة الماجيستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2011، ص21.

[2] يونس أحمد البطريق و اخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر، 2007، ص227.

- **نفقات رأسمالية أو استثمارية** : و تشمل نفقات الانشاءات العامة، نفقات التجهيزات والمعدات والالات ونفقات مشروعات رأس المال الاجتماعي.

ب- نفقات تحويلية : وهي نوعين كذللك:

- **نفقات تحويلية في صورة دخول** : و تشمل الاعانات الاجتماعية و معاشات المسنين.

- **نفقات تحويلية رأسمالية أو استثمارية غير مباشرة :** وتشمل الاعانات الاقتصادية للمنتجين ودعم المشروعات الخاصة بالأجهزة و المعدات.

ثالثا : الاثار الاقتصادية للنفقات العامة:

1- اثار النفقات العامة على الانتاج القومي :

يقصد بالانتاج القومي مجموع السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة، غالبا ما تكون سنة. و لزيادة هذا الانتاج يتخذ الانفاق العام عدة اشكال مثل نفقات التعليم والصحة ومساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة.[2]

إذا كان هذا الانفاق الاستثماري يرفع من الانتاج القومين فان ذلك لا يعني أن النفقات الجارية عديمة الجدوى اقتصاديا، لأنه دون هذه النفقات لا يمكن النهوض بالاقتصاد. فمثلا، يظهرأثر نفقات مرفقي الأمن و الدفاع في توفير الأمن الضروري لممارسة الأنشطة الاقتصادية، بل ان نفقات الدفاع يمكن أن تكون منتجة من خلال استخدام التكنولوجيا العسكرية في الأغراض السلمية.

تؤثر النفقات العامة على الانتاج القومي من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي حيث أن : [3]

الطلب الكلي الفعلي = الانفاق الخاص + الانفاق الحكومي.

2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك :

يظهر أثر النفقات العامة على الاستهلاك، من خلال شراء الدولة السلع و الخدمات وتوزيع المداخيل على أفراد الشعب. غير أن طريقة توزيع النفقات العامة على مختلف القطاعات لها أثر مهم على الاستهلاك. فتخصص مبالغ ضخمة لمرافق الدفاع و الانفاق في المجالات الخارجية مما يقلل من حجم

الاستهلاك لأن هذه الأموال لا تؤدي بطبيعة الحال الى خلق مناصب شغل و زيادة الانتاج بصورة عامة، مما يؤثر سلبا على مداخيل الأفراد و بالتالي على اقبالهم على السلع والخدمات.[4]

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص27.

[2] فتحي احمد دياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، دار رضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، الأردن، 2013، ص 97.

[3] أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية،الأردن،2001، ص 98.

[4] أحمد زهير شامية، **مرجع سابق** ، ص 97-98.

3- أثر النفقات العامة على الدخل :

تحقيقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، تقوم الدولة بواسطة النفقات العامة، بتوزيع المداخيل على كافة الأفراد سواء في اطار النفقات التحويلية أو الحقيقية.فالدولة تنفق الأموال على الطبقة العاملة من خلال الأجور و المرتبات.لكن هذا غير كاف، لذلك تظهر النفقات التحويلية الاجتماعية لتخفيف الفوارق بين أفراد المجتمع خاصة اذا كانت الغالبية فقيرة.

غير أن توزيع المداخيل يتوقف على مدى الثراء القومي، فاذا كان اقتصاد الدولة قويا، تزداد الضريبة ومداخيل الأملاك الوطنية، و في حالة الركودالاقتصادي و الافتقار الى الموارد الطبيعية تقل ايرادات الدولة مما ينعكس سلبا على مداخيل الأفراد.[1]

4- أثر النفقات العامة على الأسعار :

تتحدد اثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه، فقد تدعم الدولة لبعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان. وقد تقدم اعانات للمنتجين للحد من تكلفة الانتاجأو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار.ويمكن للدولة من خلال الاصدار التضخمي للنقود أن تساهم في حماية القدرة الشرائية للمستهلكين، كذلك للدولة أن تحمي بعض المنتجات الاستيراتيجية من انهيار أسعارها، ومثال ذلك، قيام مصر خلال الأزمة الاقتصادية العالمية (1929) بشراء كامل المخزون القطني، وهو ما أنقذ المنتجين والمصدرين من اثار الأزمة. ولما انتهت الأزمة، باعت الدولة المخزون وعوضت النفقات التي تكبدتها في البداية.[2]

5- أثر النفقات العامة على التشغيل :

يساعد خلق فرص التشغيل انفاق الدولة في اطار المساهمة كليا أو جزئيا في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية. كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي الى خلق قنوات انتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الاضافية.[3]

كذلك عندما تتجه الدولة نحو فك العزلة عن بعض المناطق من خلال اقامة المرافق الضرورية، فان انفقات التي تتحملها في هذا المجال تساعد على خلق التشغيل لأبناء تلك المناطق، فضلا عن استيعابها رؤوس الأموال بسبب تفتحها على العمران مما يزيد في فرص التشغيل أيضا كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر و المستقبل (تعويض مصاريف العلاج منحة الشيخوخة..الخ). وعليه، يقبلون على العمل أينما كان.[4]

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003، ص42.
[2] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005، ص86.
[3] **المرجع نفسه**، ص 87.
[4] محمد الصغير بعلي، يسري ابو علاء، **مرجع سابق**، ص43.

المطلب الثاني : الايرادات العامة

أولا: الايرادات العامة (تعريفها ، و خصائصها) :

أ : تعريف الايرادات العامة :الايرادات العامة هي المصادرالتي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها المتعددة من أجل اشباع الحاجات العامة الضرورية للمجتمع.[1] ونتيجة لتطور دور الدولة و جعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و الاجتماعي لم تعد الايرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة اللازمة لقيام الدولة بوظائفها التقليدية (االأمن، الدفاع، القضاء) بل أصبحت أداة من أدوات السياسة المالية مما أد ال تطور حجم الايرادات العامة و التي تعددت انواعها، و ان الأهمية النسبة لكل نوع منها قد تغيرت تبعا لتغير طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي.[2]

ب : خصائص الايرادات العامة : يمكن اجمال أبرزخصائص الايرادات العامة فيما يلي :

- ترد الأموال الى خزينة الدولة العمومية.

- تمتلك الايرادات العامة الصفة النقدية.

- تعد الدولة هي المكلفة بتحصيل الايرادات.

- تهدف الايرادات الى تغطية النفقات العامة.[3]

ثانيا : انواع الايرادات العامة :

I.**الضرائب و الرسوم.**

1- الضرائب.

أ- تعريف الضريبة : تعرف الضريبة عل أنها اقتطاع نقدي اجباري لصلح السلطات العمومية بصفة نهائية و بدون مقابل من اجل تمويل أعباء الدولة.[4]

وتعرف أيضا أنها مبلغ من النقود تجبر الهيئات العامة المحلية، أوالدولة، الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية لتمكنها من تحقيق منافع عامة.[5]

ب- **الآثار الاقتصادية للضريبة** :

✓ **أثر السياسة الضريبية على الاستهلاك:**

تقوم الضريبة بالأثير عل الاستهلاك بالنقصان، فتعمل عل انقاص الدخل المتاح فينخفض الاستهلاك. و يكون تأثيرها مباشر عل مقداردخل المكلفين بهاو هذا يتحدد بحسب سعر الضريبة المفروضة،فكلما كان السعرمرتفعا كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح.[1]

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010، ص115.

[2] **المرجع نفسه**، ص 116.

[3] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 77.

[4] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى،الدار الجامعية للطباعة و النشر،لبنان، 1998،ص 120.

[5] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام و المالية العامة**،الطبعة الأول، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2003 ، ص303.

✓ **أثر السياسة الضريبية على الادخار:**

الضريبة تؤثر على الدخل بالنقصان و منه تقليل الاستهلاك.فالضريبة تؤدي إلى إعادة توزيع دخول الأفراد المتاحة بين الاستهلاك والادخار.

✓ **أثر السياسة الضريبية عل الانتاج :**

تثبط الضريبة الانتاج بسبب تأثيرها عل الاستهلاك و الادخار بالسلب، لأن الاستهلاك عامل أساسي للنمو ألاقتصادي، أما بالنسبة للادخارفتربطه علاقة طردية بالاستثمار وبالتالي الانتاج، يعني كلما كان الادخار كبيرا زاد حجم الاستثمار و بذللك زيادة الاستثمار.[2]

✓ **أثر السياسة الضريبية على توزيع الدخل :**

يترتب عل الضريبة اعادة توزيع الدخل و الثروات بصورة غير عادية لصالح الطبقات الغنية على حساب الطبقات الفقيرة، ويحدث هذا بالنسبة للضرائب غير المباشرة لأنها أشد عبئا على الطبقات الفقيرة، أما الضرائب المباشرة فهي تؤثرعلى الطبقات الغنية ومستوى الادخار ومن هنا نجد أن الطريقة التي تستخدم بها الدولة الحصيلة الضريبية تؤثرعلى نمط التوزيع. فاذا أنفقت الدولة هذه الحصيلة في صورة نفقات تحويلية، فهي تقوم بمعنى آخر تحويل الدخول.[3]

✓ **أثر الضريبة على الأسعار :**

إن الضريبة تقتطع من دخول الأفراد، وهذا ما يجعل مستوى الأسعاريتجه نحو الانخفاض، ويعني ذلك أنه اذا تم الاحتفاظ بمقدار الضريبة دون أن يزداد معه تيار الانفاق النقدي ومن ثم يقل ضغط الطلب على الأسعارفي فترة التضخم. و بالنسبة لفترة الانكماش تقوم الدولة باللجوء الى الاقتطاع الضريبي من دخوا الأفراد فتشجع الانفاق و خاصة من جانب الدولة لتشجيع الطلب الكلي و بالتالي القضاء على الركود.[4]

2- الرسوم :

أ- تعريف الرسم : يعرف بأنه مبلغ مالي الزامي يقوم الأفراد بدفعه الى الدولة مقابل الحصول عل خدمة معينة.[5]

ب- خصائص الرسم :

يتميز الرسم بالخصائص التالية :

---

[1] عبد الهادي النجار، **اقتصاديات النشاط الحكومي**، مطبعة ذات السلاسل، الكويت،2000، ص225.

[2] **المرجع نفسه**، ص225.

[3] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص223.

[4] **المرجع نفسه**، ص 223.

[5] منصور بن اعمارة، **الرسم على القيمة المضافة LA TVA**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2010، ص19.

- **طابع المنفعة** :لانه يتميز عن الضرائب، بمعنى السعي وراء تحقيق منفعة خاصة وعامة للمجتمع والاقتصاد.[1]

- **الصفة النقدية** : لا تتم جباية الرسم في صورة عينية بل يتم فرض الرسوم بصفتها النقدية وجبايتها على نفس الشكل.

- **صفة الاجبارية** : أي أن الرسم يدفع جبرا من طرف الشخص الذي يتقدم بطلب تلك الخدمة.

- **صفة المقابل للرسم** : يدفع الفرد الرسم مقابل الحصول على خدمة من الدولة أو احدى هيئاتها.

II. القرض العام :

1- تعريف القرض العام : يعرف بأنه مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من الأفراد سواء كانو مقيمين داخل الدولة أو خارجها وفي المقابل تلتزم الدولة بشراء أصل القرض حسب عقد الاتفاق، وكذلك بمبلغ اضافي يمثل الفائدة على القرض يحدد بالاتفاق في عقد القرض.[2]

ويعرف أيضا بأنه عقد دين بحيث تقوم الدولة باستلاف مبالغ مالية من المصارف أو لأفراد أو الهيئات المحلية مع اعادته وفق التاريخ المحدد مع الفوائد المترتبة عليه.[3]

2- أنواع القروض العامة :

- **القروض الاختيارية و القروض الاجبارية** : القروض الاختيارية تكون بحرية الاقتراض وتتم بإرادة الطرفين وقبولهما بشروط القرض، وتترك الدولة للأفراد حرية الاكتتاب به.
- **القروض المحلية و القروض الأجنبية** : القروض المحلية تحصل عليها الدولة من السوق المحلية الداخلية أو من الافراد المقيمين على أراضيها، أما القروض الأجنبية فهي التي تتحصل عليها الدولة من السوق الخارجية لسد العجز في ميزان مدفوعاتها، أو العجز في مدخراتها من العملة الصعبة، و بالتالي استحداث التنمية.[4]
- **القروض قصيرة الأجل و متوسطة الأجل و طويلة الأجل** : بالنسبة للقروض قصيرة الأجل فهي لا تتعدى مدتها سنة، تعقدها الدولة لتمويل احتياجاتها المستعجلة. أما القروض متوسطة الاجل، فهي لا تزيد مدتها عن عشر الى عشرين سنة، وطويلة الأجل غالبا تكون فوائدها مرتفعة، ويقوم الافراد، والبنوك والمؤسسات المالية بالاكتتاب وغالبا ما يتحدد تاريخان للوفاء بهما.[5]

---

[1] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص134،133.

[2] يونس أحمد البطريق واخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الطبعة الاولى،لبنان، 1999 ص135-137.

[3] خالد شحاذة الخطيب و احمد زهير شامية، **أساس المالية العامة**، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن،2016، ص 239.

[4] خالد شحاذة الخطيب و أحمد زهير شامية، **أساس المالية العامة**،دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الاردن،2005، ص200.

[5] سوزي عدلي ناشد المالية العامة، **النفقات العامة،الايرادات العامة،الميزانية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006،ص241.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

أولا : تعريف الموازنة العامة

هي القائمة التقديرية للنفقات و الايرادات الحكومية عن فترة مالية مقبلة غالبا ما تكون سنة.[1]

تعرف أيضا الموازنة العامة على أنها خطة مالية تعمل على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية يتم عرضها على السلطة التشريعية من أجل اقرارها بحيث تحتوي على تقديرات للإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة لسنة مقبلة.[2]

ثانيا : مبادئ الموازنة العامة

1. **مبدأ سنوية الموازنة** : يعني أن الميزانية يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية وذللك حسب ما هو محدد في قانون الموازنة.[3]
2. **مبدأ وحدة الموازنة** : يقصد به هو أن يكون للدولة موازنة عامة واحدة. حيث يتم فيها ادراج جميع نفقات الدولة و ما يخص تمويلاتها.[4]
3. مبدأ توازن الموازنة : يعتبر توازن الموازنة شرط أساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و يعني أن الميزانية تعتبر متوازنة اذا تعادلت الايرادات مع النفقات. وهذا المبدأ يختلف عن القواعد الأخرى في اعداد الموازنة العامة للدولة.[5]
4. **مبدأ عمومية الموازنة** : يتم ادراج الايرادات و النفقات في الميزانية العامة وفق طريقة الناتج الصافي و طريقة الموازنة الشاملة.

ثالثا : مراحل اعداد الموازنة العامة

تمر عملية اعداد الموازنة بأربع مراحل وهي على النحو الاتي :

1- مرحلة التحضير و الاعداد : تتولى السلطة التنفيذية تحضير الموازنة العامة واعدادها، لامتلاكها الخبرة الكافية والأجهزة اللازمة لوضع الخطط المستقبلية.[6]

2- مرحلة الاعتماد : وتعني مصادقة السلطة التشريعية على برنامج السلطة التنفيذية فيما يخص خطة الايراد و الانفاق.[7]

3- مرحلة التنفيذ : وذلك بتحصيل الايرادات و دفع النفقات التي تم ادراجها في الموازنة العامة، ويكون تحت اشراف وزارة المالية و التي تستمر بعملية المراقبة خلال هذه المرحلةالتنفيذية.[8]

---

[1] محمد ألينا، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2019، ص45.
[2] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، داردجلة للنشر و التوزيع، الأردن،2011، ص186.
[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **الاقتصاد العام**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،مصر، 2003، ص572
[4] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص190
[5] زينب كريم الداودي، **دورة الادارة في اعداد و تنفيذ الموازنة العامة**، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2013،ص193
[6] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص171.
[7] محمود حسين الوادي، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان2007، ص190.
[8] **المرجع نفسه**، ص148.

4- مرحلة المراجعة و الرقابة : في هذه المرحلة يتم القيام بمناقشة مشروع الموازنة العامة قبل اعتماده وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات القانونية و الادارية التي تضعها الدولة.[1]

المبحث الثالث : العوامل المؤثرة في السياسة المالية

المطلب الأول : العوامل الإدارية

من أبرز العوامل المؤثرة في السياسة المالية هي السياسة الادارية و ذلك من خلال عدة جوانب، أهمها الجانب الضريبي، فالنظام الضريبي يجب أن يكون متكيف مع الهياكل الموجودة بحيث الجهاز الاداري الملائم و المناسب يلعب دورا هاما في تحقيق السياسة المالية لمختلف أهدافها.

ويكمن التأثير المتبادل بين السياسة المالية و العوامل الادارية فيما يلي [2]:

1- تأثير السياسة الادارية عل السياسة المالية :

تحمل السياسة المالية عدة مظاهر لها انعكاسات مالية كالمنشآت الادارية والمؤسسات فبناء المصانع و المنشآت العامة يساهم في تنشيط الاقتصاد عن طريق تنمية الاستهلاك وبالتالي زيادة الموارد المالية، ومن جهة اخرى تعتبر هذه المصانع والمنشآت موارد مالية هامة بسبب فرض الضرائب عليها.

2- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية :

أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فانه يستمد دعما لسلطاته، وهذا على مستوى السياسة الإدارية وان الاستقلال الذي تتمتع به الهيئات اللامركزية من الجانب المالي يثبت مدى استقلالية هذه الهيئات. ولا يكون الاستقلال حقيقيا إلا اذا كانت الهيئة تمتلك ايرادات مستقلة مثل ايرادات أملاكها مع التمتع بحرية الانفاق دون اللجوء الى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالانفاق.

3- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية :

يوجد تأثير متبادل بين السياسة المالية و العوامل الاداريةن فكلاهما يؤثر و يتأثر بالطرف الآخر، لذلك وجب أن يكون الجهاز الاداري ذو كفاءة من حيث الامكانيات سواء البشرية أو الفنية من أجل تحقيق أهداف السياسة المالية.[3]

هذا التأثير يتضح بالنسبة للجماعات المحلية و مختلف المنشآت العامة حيث أن السياسة الادارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارها مالية فعند حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، عندها تكون السياسة توسعية، فهناك نفقات واستثمارات مختلفة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما قد توفره من مرافق عامة جديدة، و في حالة اذا كانت الموارد غير كافية فان الهيئات المحلية تضطر لاتباع سياسة مالية انكماشية و تكتفي بمرافقها الضرورية.

---

[1] عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، **ادارة الموازنات العامة**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص123.

[2] زويش سمية، **السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015_2016 ، ص56.

[3] زويش سمية، **مرجع سابق**، ص58.

4- تأثير البنيات الإدارية على السياسة المالية :

هناك بعض البنايات الادارية في حاجة الى نفقات كبيرة و ذللك لاحتوائها على عدد كبير من المرافق وما تحتاجه من عنصر مالي وبشري وهذا قد لا يتوفر في دولة معينة. وعند اعتماد أسلوب اللامركزية فإنه يؤدي الى زيادة النفقات لان الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل الى المبالغة في نفقاتها، وهناك جهة مفادها أن الادارة المحلية أقل صلاحية من الادارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب وذلك لقدرة الكفاءات الادارية في الهيئات المحلية و المرتبات القليلة، ورغم ذللك فلا يمكن اعتبار هذه النتيجة حتمية.[1]

المطلب الثاني : العوامل السياسية

تأثير السياسة الضريبية و المالية وجد منذ القدم و شهدته كل الدول سواء المتقدمة أو النامية و يمكن توضيح الأثرالمتبادل بين السياسة المالية و العوامل السياسية فيما يلي [2]:

أولا : التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية

الموازنة تقصد التصريح الممنوح الى السلطة التنفيذية من طرف البرلمان بصرف النفقات وتحصيل الايرادات، ومن هذا المنبر يبرز تفوق السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية، كما توجد وثيقة تبرز دعم الموازنة للبرلمان أحيانا.

ثانيا: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية :

يمكن للسياسة المالية أن تأثر على الجانب السياسي من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصول المالية و الناتجة عن أسباب ضريبية أو مالية. أبرز التأثير الذي تلعبه السياسة المالية على الحياة السياسية هو عن طريق النظم السياسية بحيث كل نظام سياسي يقوم باختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه ودليل على ذلك سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية باعتباره المسؤول الأول عن تحقيق التوازن بين ايرادات ونفقات الدولة، وامتلاكه حق الاطلاع على جميع القرارات المتعلقة بالنفقات، زيادة على هذا، جميع الامتيازات الممنوحة له مما اعطته زيادة في سلطته السياسية.

ثالثا : تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية :

يظهر هذا التأثير من ناحية تأثير الوقائع السياسية، بحيث الأحداث السياسية لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على امكانيات الايرادات و ما تحدثه من تغيرات في النفقات العامة، ومن بين هذه الوقائع نجد الحروب و التي تترك اثارمالية كنفقات اعادة التعمير القروض، والاضطرابات الاجتماعية التي لها أيضا انعكاس على السياسة المالية.

كما يكن أيضا أن يظهر تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية من ناحية تأثير البنيات السياسية فنجد الطبقات الحاكمة تكون العنصر الهام للتوجيه المالي للدولة، يعني أن السياسة المالية وتحصيل الايرادات وحجم توزيع النفقات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن التي لها تفوق

[1] **المرجع نفسه**، ص59.

[2] درواسي مسعود، **مرجع سابق**، ص64.

سياسي تستخدم سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو بواسطة استخدام النفقات العامة.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بطبيعة النظام الاقتصادي

السياسة المالية في أهدافها وتكوينها وطبيعتها وطريقة عملها تكون منسقة مع النظام الاقتصادي الذي تعمل خلاله و وفقه. اذا سيتم التطرق الى طبيعة السياسة المالية قي الاقتصاديات الاشتراكية و الرأسمالية

كالأتي :

أولا : السياسة المالية في الفكر الإشتراكي

الفكر الاشتراكي ينادي بتعظيم دور الدولة، ويتناقض مع المبادئ و الافكار مع الفكر الرأسمالي. وقد ظهرعند تطور الفكر الرأسمالي وما صاحبه من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وغيرها.[1]

كما يعرف النظام الاشتراكي ملكية وسائل الانتاج تعود للدولة وحدها، فلا وجود للقطاع الخاص و أن الدولة هي المختصة من حيث الاستثمارات و السياسة العامة أي أن الدولة هي التي تخطط للتجارة وعلى جميع الوحدات الانتاجية أن تقوم بالتنفيذ و الأسعار للسلع والخدمات أيضا تكن محددة ومن أهم خصائص السياسة المالية في النظام الاشتراكي نجد [2]:

- النفقات الاستثمارية للدولة تعد كبيرة الحجم من اجل تحصيل الايرادات.

- يعتبر القطاع العام المصدر الرئيسي للإيرادات العامة لأن ملكية الانتاج للدولة.

- اجبارية القروض الداخلية، اما الخارجية فهي للدول الاشتراكية الاخرى.

ثانيا : السياسة المالية في النظام الرأسمالي

بعد أن كان دور الدولة مقتصر على اشباع الحاجيات العامة، وامتداد تدخلاتها في كافة القطاعات الاقتصادية، كان للفكر الرأسمالي اتجاه مختلف وأحدث تغيرات جوهرية وهامة في طبيعة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.وكان للسياسة المالية دورا أساسيا فيتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.[3]

فقد عملت على توجيه الموازنة العامة وفقا لطبيعة الدورة الاقتصادية التي تمر بها اقتصادياتها وعملت على توجيه الموازنة العامة وفقا لطبيعة الدورة الاقتصادية التي تمر بها اقتصادياتها وساهمت في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومواجهة مختلف الأزمات الاقتصادية، ففي حالة الكساد قامت بمعالجته من خلال زيادة الانفاق بتشغيل جميع الطاقات المعطلة في مشاريعها بما يحقق استيعاب قدر من العمالة و خلق الأجور ليزيدالطلب على السلعة و بالتالي التحكم في الكساد خاصة بالتمتع بمرونة في الطلب مع

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **مرجع سابق** ، ص28.

[2] طارق الحاج، **مرجع سابق** ، ص34.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة مدخل تحليل معاصر**، الناشر للدار الجامعية، مصر،2011، ص27.

تنشيط القطاع الخاص. وهذا من خلال خفض الضرائب عليه ودعمه بالإعانات المالية وزيادة صادرات الدولة.[1]

فنجد أن السياسة المالية هي احدى السياسات الاقتصادية التي وجب التنسيق بينها و بين غيرها من السياسات الأخرى. وهذا يعد الدور الذي تلعبه في كل من الاقتصاد الرأسمالي والاشتراكي، حتى تدعم كل منهما الاخرى لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

ثالثا : أثر درجة النمو الاقتصادي

تعتبر السياسة المالية انعكاس لمستوى التنمية الاقتصادية للدولة، وهي انعكاس للنظام السائد مثلها مثل السياسات الأخرى.وباختلاف طبية النظام بين الدول يكون اختلاف في السياسات المالية أيضا، ولهذا سنتطرق لطبيعة السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول النامية.

1- السياسة المالية في الدول المتقدمة :

إن ما تتميز به الدول المتقدمة هو امتلاكها جهاز انتاجي متكامل ومكتمل وبنية أساسية ومنظمة، بالاضافة الى جميع المقومات التي تعمل نحو النمو الاقتصادي. فالهدف الأساسي للسياسة المالية في هذه الدول هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الانتاجية المتاحة للجميع للتخلص من التضخم والبطالة، فتقوم بعويض تقلبات الانفاق الخاص بخفض الانفاق العام أو بزيادته، أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الاستثمار و الادخار و السماح لميزانية الدولة بالتماشي مع الظروف الاقتصادية، فان حدث و كان الانفاق الكلي على الانتاج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة، أصبح لازم على الحكومة أن تلائم مستوى انفاقها وتجنبه من الضرائب وما تحصل عليه من ايرادات اخرى وقد تلجأ الدولة الى عدة طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة لترفع الدخل القومي الى مستوى العمالة الكاملة، كما قد تلجأ الدولة لإحداث فائض في الموازنة اذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع. وذلك لتجنب حدوث حالة تضخم نقدي وبصف عامة السياسةالمالية في الدول المتقدمة تتجه نحو محاولة سد ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على نشاطها الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد مع قيام الدولة بالمرافق الاقتصادية و الاجتماعية ذات منفعة عامة.[2]

2- السياسة المالية في الدول النامية :

ظهرت الدول النامية أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية وهذه الدول تمتاز بما يلي [3]:

- عدم توفر جهاز مالي كفئ يستطيع تقدير النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة بما يتماشى مع الوضع الاقتصادي و المالي والاجتماعي لتلك الدول والمشكلة الأساسية هي عدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور الأموال العامة.فنجد جميع أنواع التلاعب بالأموال و اختلاسه.

- التبعية الاقتصادية و السياسية التي تعاني منها هذه الدول للدول الخارجية.

[1] خالد أحمد المشهداني، رائد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل الى الأسواق المالية**، دار الايام للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص123.
[2] زويش سمية، **مرجع سابق** ، ص34-35.
[3] طارق الحاج، **مرجع سابق** ، ص213.

- متوسط دخل الفرد متدني و بالتالي تدني الدخل القومي.

- القطاع الصناعي تقريبا عديم المساهمة من الناتج القومي الاجمالي وعدم اعتمادها على الصناعات الثقيلة.

- انخفاض الاقتطاع الضريبي اذ لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جدا مع الناتج القومي اذ لا تتعدى 18% وذللك مقارنة بالدول المتقدمة التي يشكا الاقتطاع الضريبي نسبة تصل إلى 35 % من الناتج القومي أما فيما يخص الضرائب في الدول النامية تشكل ما بين 53% و90% من الايرادات الضريبية في حين تشكل بين 29% و 32% في الدول المتقدمة ويعود ذلك لانخفاض دخول الأفراد في الدول النامية وإنفاق الجزء الأكبر من هذه الدخول على الاستهلاك.[1]

[1] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص213.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أنه من أهم الأهداف الاقتصادية للدولة هو احداث توازن اقتصادي ومالي وذلك باعتمادها عل السياسة المالية التي تعد من أهم الوسائل لتحقيق ذلك الهدف بفضل أدواتها المتمثلة في السياسة ألضريبية سياسة الانفاق العام وسياسة الموازنة العامة، وهذا ما جعل السياسة المالية وسيلة أساسية لها دور بارز في حل مختلف الأزمات والمشاكل الاقتصادية وحسن توجيه وتسيير التيار الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع المجالات وجذب الاستثمارات الأجنبية المبشرة.

الفصل الثاني

ماهية الإستثمار الأجنبي

تمهيد:

يشغل الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة بسبب الدور الهام الذي يلعبه في تحسين اقتصاديات الدول خاصة الدول النامية وذلك من خلال اعتماده كوسيلة للتمويل واقامة المشروعات بدلا من لجوءها لوسائل أخرى قد تسبب لها التبعية الاقتصادية و السياسية للدول الاجنبية.

كما تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي في سد فجوات الاقتصاد التي تعاني منها معظم الدول النامية من خلال معالجته للعديد من المشاكل و الأزمات و النقائص الاقتصادية.

وفي هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية :

المبحث الأول : عموميات حول الاستثمار.

المبحث الثاني : ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث : دور أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المبحث الأول : عموميات حول الإستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها و يكون التدخل فيه من عدة أطراف وعناصر.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار

أولا : تعريف الإستثمار

لقد تعددت تعاريف الإستثمار باختلاف مجالاته وأنواعه لذلك توجد عدة تعريفات نذكر منها :

1) يقصد بالإستثمار توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية أو في مجالات أخرى لرفع القدرة الإنتاجية وتعويض الرأسمال القديم و تحقيق أرباح.[1]
2) هو عمليات انتاج السلع والخدمات وتجديد الطاقات بفضل استغلال المدخرات في تشغيل الاستثمارات والطاقات الانتاجية الجديدة.[2]
3) يتمثل في تلك الممتلكات مادية كانت أو معنوية أو منشأة من طرف مؤسسة ما وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال.[3]

ومن التعريفات السابقة يمكننا القول أن الاستثمار هو طريقة توظيف الأموال بشكل مادي أو غير مادي لغرض تحقيق العوائد و الأرباح.

ثانيا : أهمية الإستثمار

تكمن أهمية الاستثمار فيما يلي :

- تقديم وتوفير مختلف الخدمات للمستثمرين.

- تحسين مستوى معيشة المواطنين وذلك من خلال زيادة القدرة الانتاجية و بالتالي زيادة الدخل القومي.

- استفادة الدول من تكنولوجيا و معرة فنية و ادارية ومواكبة التطور وعصر العلوم والمعلوماتية.

- انعاش الاقتصاد وزيادة الرفاهية.

- توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

ثالثا : أدوات الإستثمار

للمستثمر عدة أدوات نذكر من بينها [4]:

---

[1] ماجد أحمد عطا الله، **ادارة الاستثمار**، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، ص12.

[2] **المرجع نفسه**، ص12.

[3] رحو وحيدة، **تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر، تخصص علوم إقتصادية،، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة مستغانم، 2017، ص5.

[4] رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، **تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر،تخصص علوم إقتصادية، ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تبسة، 2015، ص3.

1) **العقارات** : حيث يتم الاستثمار بشكلين، الشكل المباشر يقوم فيه المستثمر بشراء عقار كالأراضي والمباني أما الشكل غير المباشر كأن يقوم بالمشاركة في محفظة مالية أو احدى صناديق الاستثمار العقارية.
2) **الأدوات المالية** : تعد الأوراق المالية من أهم أدوات الاستثمار وهذا لتمييزها عن باقي الأدوات الاستثمارية الأخرى.
3) **المشاريع الاقتصادية** : وهي من أكثر الأدوات الاستثمارية شيوعا و انتشارا، و تختص بتنوع نشاطاتها و مجالاتها، سواءا استثمارات تجارية، صناعية، زراعية....الخ .
4) **العملات الأجنبية** : هذه الاداة الاستثمارية عصرية تتلقى استعمالا و انتشارا كبيرا في الدول المتقدمة و الغربية مثل نيويورك ولندن، باريس....الخ.

المطلب الثاني : مقومات ومحددات الإستثمار

أولا : مقومات الإستثمار :

يعرف الاستثمار مقومات مدروسة و مهمة تتمثل في [1]:

- **المستثمر** : وهو الشخص الطبيعي الذي يقبل توظيف موارده الخاصة أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر اخر أكثر تحفظا على أمواله من المستثمر الرئيسي وهذا من أجل تحقيق أكبر قدر من الأرباح المادية و غيرها من الأهداف و المكاسب.
- **الموارد المتاحة** : و تتمثل في تلك الأموال التي يتم توفيرها من مختلف المصادر أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في شكل أرباح أو مخصصات نقدية.
- **الأصول** : وهي الاستثمارات التي يقوم فيها المستثمر بتوظيف شتى أمواله المتمثلة في الأصول أو العقارات، و مشروعات استثمارية في العديد من المجالات كالصناعة والزراعة، والخدمات الاستثمارية ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم و السندات وغيرها من الاستثمارات التي تكون لها انتاجية متنوعة ومربحة.

ثانيا : محددات الإستثمار

على المستثمر دراسة عوامل عديدة عند الدخول الى أي استثمار كان وهي تلعب دوراهاما في تحديد القيام بالاستثمار أو العكس ومن أهم هذه المحددات نجد [2]

1) **العوائد** : وهو الدخل الناتج عن المشروع، وتزيد رغبة المستثمر بتوسيع استثماراته عندما تكون العوائد والأرباح المحققة مرتفعة، وبذلك تكون له قدرة على تمويل مشاريع استثمارية اخرى، ولذلك تعتبر العوائد من أهم العوامل المحددة للاستثمار. والعكس تماما عندما تكون العوائد منخفضة، أو بمعنى اخر الاستثمار غير مربح، فان المستثمر يتراجع وقد يتسبب هذا الأمر في الغاء أو تأجيل عدة مشاريع.
2) **أسعار الفائدة** : ويكون هذا عند اعتماد المستثمر على طريقة الاقراض لتمويل مشروعه و يمثل سعر الفائدة يمثل تكلفة اقراض الأموال المستعملة في الاستثمار أما في حالة ما اذا كان تمويل المشروع

[1] رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، **مرجع سابق** ، ص6
[2] **المرجع نفسه**، ص5.

عن طريق الأموال الخاصة للمستثمر فسعر الفائدة فيهذه الحالة يمثل العائد الذي يضحي به المشروع أي تكلفة الفرصة البديلة.

3) **الكفاية الحدية للإستثمار** : أن معدل العائد المتوقع من الاستثمار من أهم العوامل المحددة له بما أن المشروع يسعى الى تحقيق أكبر قيمة أرباح ممكنه فالكفاية الحدية للاستثمار تقرر ما هو متوقع أن يكون العائد من الاستثمار سواء منخفض مرتفع أو يساوي سعر الفائدة.[1]

المطلب الثالث: أنواع الإستثمار

تصنف الإستثمارات حسب معايير محددة وحسب طبيعتها واثارها بما يلي [2]:

1. **تصنيف الإستثمارات حسب طبيعة اثارها :**

أ- **إستثمارات انتاجية** :هي تلك الاستثمارات التي تكون بغرض انتاج السلع والخدمات.

ب- **إستثمارات غير انتاجية** : تكون ذات طبيعة غير مادية و تنقسم الى :

- **إستثمارات مالية** : كالأسهم و ألسندات أي يكون الغرض منها هو الحصول على موارد مالية.

- **إستثمارات معنوية** : وهي التي يكون قيمتها في شكل معنوي مثل براءات الاختراع مصاريف التطوير و الأبحاث....الخ.

2. **تصنيف الاستثمار حسب معيار المدة :**

أ- **إستثمارات قصيرة الأجل :** هي الاستثمارات التي تكون مدتها تقل عن سنتين.

ب- **إستثمارات متوسطة الأجل :** وهي الاستثمارات التي تكون مدتها تتراوح ما بين السنتين و السبع سنوات.

ج- **إستثمارات طويلة الأجل :** تتمثل في الاستثمارات التي تزيد مدتها عن سبع سنوات.

3. **الإستثمارات المختلطة** : يقصد هذا النوع من الاستثمار عند الدمج بين القطاع العام والقطاع الخاص وهذا للقيام بمشاريع ذات تمويل ضخم و تمللك اهمية و ناتج يعود على الاقتصاد الوطني بالفوائد والأرباح لذلك الدولة تلجأ لهذا النوع الاستثماري .[3]
4. **تصنيف الإستثمار حسب الطبيعة القانونية**

أ- **إستثمارات عمومية** : تكون الاستثمارات العمومية من مهام الدولة لتحقيق الفائدة والتنمية العامة.

ب- **إستثمارات خاصة** : تنجز من طرف الخواص سواء أفراد أو مؤسسات و شركات خاصة وتتميز بطابع الفائدة و الربح.[1]

---

[1] عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، دار الجامعية للكتب، مصر 1997، ص105.

[2] حسين بالعجوز، **تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية**، ديوان المطبوعات ألجامعية الجزائر، 2013، ص10 .

[3] منصوري الزين، **تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 21.

5. الإستثمارات الأجنبية :

تنقسم الاستثمارات الأجنبية إلى :

أ- الإستثمار الأجنبي غير المباشر :

ظهر هذا النوع من الاستثمارات مع تطور النظام الرأسمالي واغلب هذه الاستثمارات تقوم بها الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات من أجل تحقيق أرباح و عوائد مالية.[2]

ويقوم هذا الاستثمار على عملية شراء الاجانب للأسهم والسندات الخاصة أو الحكومية في البلد المضيف للاستثمار من أجل المضاربة والاستفادة من فارق الأسعار.

ب- الإستثمار الأجنبي المباشر :

أكثر الدول التي تنجذب او تمارس هذا النوع من الاستثمارات هي الدول النامية بفضل اثاره على الاقتصاد المحلي من عدة جوانب. ويمتاز بتملك المستثمر وسيطرته التامة للمشروع أو جزء منه مع المستثمر الوطني مع تحويل خبرته وامكانياته و موارده المالية الى الدولة المضيفة لهذا الاستثمار.[3]

[1] حسين بلعجوز، **مرجع سابق** ، ص10.

[2] عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، **قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية -الهند حالة دراسة**، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الاول، العراق، 2012، ص105.

[3] أحمد عطا الله، **مرجع سابق** ، ص99.

المبحث الثاني : ماهية الإستثمار الاجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر موضوع الدراسة، اذ يحتل أهمية كبيرة في تحقيق الرفاهية الاقتصادية وتحقيق التنمية و تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية و غيرها.

المطلب الأول : مفهوم الإستثمار الاجنبي المباشر

أولا : تعريف الإستثمار الاجنبي المباشر :

الإستثمار الأجنبي المباشر يعرف بأنه ذللك الإستثمار الذي يتبع بالمراقبة لمؤسسة أو يأخذ شكل تأسيس مؤسسة من طرف المستثمر وحده، أو شركة متعادلة الحصص أو اعادة شراء كلي أو جزئي لمؤسسة في الدولة المضيفة.[1]

ويعرف الاستثمار الاجنبي على أنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به المستثمر في بلد مضيف قصد تحقيق ارباح اقتصادية في مجال، نشاط معين ويتمثل أيضا في توسيع منشأة أعمال قائمة أو تكوينها من الأساس عن طريق مستثمر غير مقيم في البلد المضيف.[2]

كما تعرف منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي على أنه " نوع من الاستثمار يقوم على علاقة طويلة الأجل بين شركة في البلد المستثمر وشركة في البلد الاخر وهو البلد المضيف، وترى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) أن الاستثمار الأجنبي لكي يكون مباشرا وجب على المستثمر الأجنبي السيطرة على نسبة تتراوح ما بين(25%_ 50%) من أسهم المشروع الاستثماري، كما هناك شركات أجنبية تشرط في استثمارها الحصول على 51% من أسهم المشروع وشركات أخرى يكون شرطها امتلاك جميع الأسهم غير أن هذا يختلف حسب نوع الشركو و نوع الاستثمار ومجاله وقوانين البلد المضيف.[3]

ومن التعريفات السابقة يمكن القول أنه الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، مع توفر عنصر الادارة والسيطرة والتأثير في ادارة المشروع لهذا المستثمر.

ثانيا : أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر :

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها :

1. **الإستثمار المشترك** : يعتبر بمثابة مشروع يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد ايضا الى إدارة المشروع.

[1] شهرزاد زغيب، **الاستثمار الاجنبي في الجزائر، واقع وافاق مجلة العلوم الانسانية**، العدد الثامن، الجزائر، 2005، ص07.
[2] ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سابق**، ص98.
[3] باسم حمادي حسن، **الاستثمار الأجنبي المباشر(عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد)** ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2014، ص18-19.

2. **الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي** : هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة ألجنسيات ويجدر الاشارة هنا إلى اكتساب الحيازة لا يتحقق الا بعد الوصول الى حد المراقبة.[1]

المطلب الثاني : الاثار المحتملة للإستثمار الأجنبي المباشر

أولا : الآثار الايجابية للإستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة :

تستفيد الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية من عدة ايجابيات يمكن اجمالها فيما يلي [2]:

- تشجيع الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية ومحاولة تنويعها بفضل دخول رؤوس الأموال ومنه تقوم الدولة بتغطية نقائص في مختلف الميادين و السعي إلى تطويرها.

- التقليص من معدل البطالة وذلك بفضل خلق مناصب عمل و فرص شغل.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا واكتساب تقنيات جديدة ومتطورة في العملية الانتاجية.

- اكتساب قدرة كبيرة على الانتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الانتاج من خلال ما يسمى بالصناعات المغذية.

- قدوم العمالة المؤهلة يسمح باكتساب خبرات متعددة بالنسبة للعمالة المحلية مما يساهم في القدرة الانتاجية وتطويرها.

- ادخال أساليب ادارة حديثة ومتطورة تجعل البلد المضيف يستفيد من الشركات الأجنبية من خلال المحاكاة والتقليد مما يجعلها تسعى للتنمية الادارية في كثير من المجالات.

- مساهمة الشركات الأجنبية المستثمرة في خلق جو من المنافسة، سواء منافسة محلية أو اجنبية.

ثانيا : الاثار السلبية للإستثمار الاجنبي على الدول المضيفة.

بالرغم من الايجابيات و الفوائد التي يعود بها الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة له، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود عدة سلبيات و من ابرزها [3]:

- يؤثر الإستثمار الأجنبي المباشر بطريقة سلبية على مفهوم السيادة و الاستقلال الوطنيين وعلى السياسة ألاقتصادية حيث الدول المضيفة تخضع لضغوطات الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات.

- عرقلة الصناعات المحلية وذلك بسبب التركيز شبه الكامل للدول على الاستثمارات الأجنبية الوافدة لها.

---

[1] نبيل براهمية، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر- حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية**، العدد18، الجزائر، ديسمبر2016، ص126-127.

[2] غالم عبد الله، **العولمة المالية الانظمة المصرفية العربية**، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص175.

[3] غالم عبد الله، **مرجع سابق**، ص176.

- عدم الملائمة أحيانا للمعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب عدم تلائم الظروف والكفاءات التي تمتلكها الدولة المضيفة.

- بما ان الشركات الأجنبية في أغلب الأحيان تنفرد بالعملية الانتاجية أو بنوع السلع المنتجة، فهي تتميز بوضع احتكاري في سوق الدول المضيفة، وبالتالي الاستحواذ على مساحة كبيرة من الطلب وهذا ما يؤثر سلبا على السوق الوطنية والمحلية في تصريف منتجاتها.

- سياسة تسعير الصادرات والواردات التي تمارسها الشركات ألأجنبية تضع الدولة المضيفة تحت ضغوطات كبيرة خاصة من ناحية ميزان ألمدفوعات كما يقابلها زيادة الشركات الأجنبية المستثمرة في وارداتها من السلع أو الخدمات.

المطلب الثالث : محفزات الإستثمار الاجنبي المباشر

من الجانب المنطقي فانه من أجل خلق بيئة مساهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتدفقها، وجب توفر عدة عوامل و حوافز وتوفير الجو الملائم لذلك سنتعرف على أبرز الحوافز التي تساهم في جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

- **الحوافز الضريبية** : تعتبر الحوافز الضريبية أهم عنصر ومن أهم الحوافز المستخدمة في جذب الاستثمار الأجنبي نظرا لما يترتب عن هذه الاستثمارات من فوائد تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالنسبة لهذه الدول يمكن للحوافزالضريبية أن تشمل الاعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على المواد الأولية أو الآلات اللازمة في العملية الانتاجة أو انشاء المشاريع أو تشغيلها كما يمكن أن تكون اعفاءات ضريبية منخفضة على أرباح هذه

  المشروعات وكل هذا يكون حسب قوانين متفق عليها. [1]

- **حوافز تمويلية :** وذلك فيما يخص بتوفير الاموال اللازمة لانجاز المشاريع الاستثمارية وتتخذ هذه الحوافز عدة اشكال،اما في شكل تسهيلات للحصول على قروض بنكيه أو تخفيض في معدلات ألفائدة او اعانات حكومية.[2]
- **الحوافز المالية :** بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمرين الأجانب تقدم الدول المضيفة لهاته الاستثمارات هذا النوع من الحوافز المالية وأمثلة على ذلك : الاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على ألصادرات وإعفاءات اخرى....الخ.[3]
- **حوافز غير مباشرة :** الهدف من الحوافز غير المباشرة هو جذب الاستثمار الأجنبي بشكل غير مباشر، كالسماح بتحويل جزء من الأرباح الى الخارج، امتلاك العقارات بأسعار اقل والقيام بعقود تفضيلية و اعطاء المستثمر الأجنبي معاملة قانونية خاصة وتقديم حماية للشركات الأجنبية.[4]
- ازالة التملك الفردي أو الجزئي للمشاريع الاستثمارية.

---

[1] محمد علي عوض الحرازي، **الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات –دراسة مقارنة-** منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان،2007، ص113.

[2] عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر،2005، ص259.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق** ،ص213.

[4] **المرجع نفسه**، ص78.

- معاملة تفضيلية للمستثمر الاجنبي في عدة مجال الصرف الاجنبي، وتزويد المستثمر الأجنبي بختلف الخدمات في اغلب المجالات التي يحتاجها والطاقة.

المبحث الثالث : دور أدوات السياسة المالية في جذب الإستثمار الاجنبي المباشر

تلعب أدوات السياسة المالية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال هذا المبحث سنتعرف عل الأهمية التي تشغلها هذه الأدوات و ابراز العلاقة بين عنصري الدراسة.

المطلب الأول : العلاقة بين السياسة الضريبية و الإستثمار الاجنبي المباشر

أولا : سياسات التحفيز الضريبي :

تتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال والشكل الذي يهمنا في دراستنا هو التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات. وما يمكن الذكر حوله ما يلي [1]:

- **التخفيضات الضريبية :** ان التخفيض الضريبي يتخذ عدة أشكال، سواء تخفيض معدل الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، ويكون استخدام هذا النوع من التحفيزات الضريبية من طرف الدولة بناءا على النظام الاقتصادي و الاجتماعي المتبع و القائمة عليه، وتلجأ أغلبية الدول الى هاته الطريقة من أجل تخفيف الأعباء الضريبة.
- **الاعفاءات الضريبية :** تحدد الدولة الفئات المعنية بهذا النوع من التحفيزات حسب

قواعد و مقاييس محددة.

يعتبراستخدام الاعفاءات الضريبية حافز جبائي ملائم بالنسبة للمشاريع الاستثمارية ذات رأس المال المرتفع، كما يمكن أن يكون له اثر في صالح المشروعات الجديدة، وتكون هذه الاعفاءات الضريبية أما دائمة او مؤقتة وهذا على حسب نوع المشروع و الظروف القائم عليها.

- المعاملة الضريبية للخسائر : ان معدلات الضرائب العلمية التي تخضع لها المشاريع الاستثمارية يمكن أن تخلف اثار سلبية وخسائر كبيرة، كالمعاملة الضريبية للخسائر تعتبر من أهم الحوافز المستخدمة للحد من الاثار السلبية للضرائب وتشجيع الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية.[2]

[1] بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- 1994-2008**، رسالة تدخل ضمن متطلبات الحصول عل شهادة الماجيستير، تخصص مالية دولية، ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص137.

[2] **المرجع نفسه**، ص144.

ثانيا: أثر الضريبة على عائدات الإستثمار

أي مشروع استثماري اجنبي يبدي تفاعل مع البيئة الاقتصادية الجديدة و المحيطة به، ومن أهم الظروف و التغيرات التي وجب على المستثمر أخذها بعين الاعتبار هي السياسة الضريبية، فالتغيرات التي تطرا على السياسات الحكومية و الضريبية بصفة خاصة، يكون لها أثر على عائد المشروع الاستثمارين فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح و بالتالي يرتفع ميل الاستثمار، وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح و بالتالي يقل ميل الاستثمار، كما يمكن للضريبة ان تؤثر على عوامل الانتاج وروح المنافسة في

السوق من خلال تخفيض الضرائب الذي يقابله زيادة في الانتاج.

ثالثا : العلاقة بين الإستثمار و الضريبة.

يثبث منحنى " لافر" بأنه كلما زاد الضغط الضريبي قابلته زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، إلى غاية نقطة "العتبة"، وبعدها أي ضغط ضريبي يقابله انخفاض في الحصيلة وهذا ما يوظحه المنحنى التالي [1]:

الشكل رقم (01) : منحنى لافر

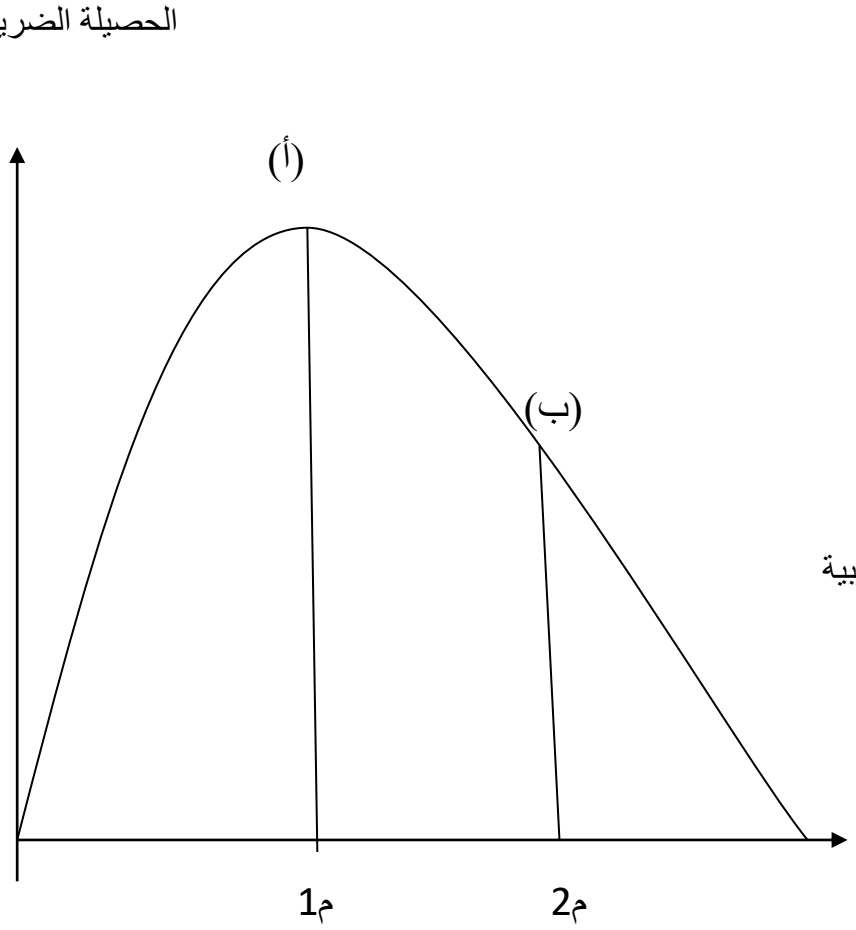

المصدر : سالكي سعاد، مرجع سابق، ص126.

[1] سالكي سعاد، **مرجع سابق** ، ص125-126

من خلال المنحنى نلاحظ أنه عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (م1) فان الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ) ، و اذا تجاوزهذا المعدل و انتقل الى معدل أكبر (م2) فالحصيلة الضريبية تنخفض.

فالضغط الضريبي يؤثر على الحصيلة الضريبية فتنخفض، و بالتالي الدولة تقوم بالتخفيض من الانفاق. فالضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تاثيرها على الربح، فيزيد ميل الاستثمار كلما زادت فرص الربح، و التأثير السلبي للضرائب على الأرباح يؤدي الى تخفيض الاستثمارات.

المطلب الثاني : العلاقة بين السياسة المالية و مناخ الإستثمار

أولا : تعريف المناخ الاستثماري .

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو مجمل الظروف والأوضاع للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية و بالتالي على حركة الاستثمارات، وهي تشمل جميع الظروف و الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و السياسية وغيرها.

ثانيا : ركائز المناخ الاستثماري.

يمس الجانب الاستثماري عدة جوانب ومجالات، ويمكن اجمالها كالأتي :

1- المناخ الاقتصادي :

يقصد بالمناخ الاقتصادي جميع العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وعلى المستثمر ومن أبرز العوامل الاقتصادية التي تساهم في جذب او نفور الاستثمارات الأجنبية و تؤثر عليها اقتصاديا ما يلي [1]:

- القوانين الخاصة و المتعلقة بالجانب الاستثماري تكون واضحة ومفصلة بكل ما يتعلق بهذا الجانب.

- سياسة اقتصادية و سياسة مالية و نقدية مرنة ومستقره حيث المستثمر الأجنبي يهتم بالسياسة المالية المتبعة و سياسة الصرف القائمة في الدولة المضيفة.

- بنية تحتية متطورة تساهم بشكل كبير على جذب الاستثمار الاجنبي.

- الموارد الطبيعية المتاحة و المتوفرة داخل الدولة.

- التركيز على جانب العمالة، بتوفير يد عاملة وكفاءات ماهرة.

- درجة الحماية التي يتلقاها المستثمر الأجنبي داخل الدولة المضيفة.

2 - المناخ السياسي:

من أهم العوامل الموجهة للاستثمارات الأجنبية هي الجانب السياسي للدولة المضيفة ومدى توفر بيئة سياسية ملائمة و محفزة من حيث [1]:

[1] ماجد أحمد عطا الله، **مرجع سابق** ، ص101.

- الاستقرار السياسي توفر لالذي تعيشه الدول المستقبلة للاستثمار خاصة مستقبلا.

- درجة الوعي السياسي للدول و مدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية وأزماتها.

- توفر الوعي السياسي في مختلف الجوانب سواء في تسيير الشؤون الدولية أو الاقتصادية أو غيرها.

- الموقف السياسي للدولة المضيفة اتجاه البلد الأجنبي المستثمر ومدى قابلية التعاون والسير نحو التنمية و الأهداف المشتركة.

3- المناخ القانوني :

تعتمد الاستثمارات الأجنبية بصفة رئيسية على الجانب القانوني و التشريعات التي تسير الدول المضيفة للاستثمار وفقها، خاصة كل ما يخص الجانب الاستثماري، كنظام الضرائب والاعفاءات الجمركية، القوانين و الرسوم، تقاسم و توزيع الأرباح، والضمانات التي تمنحها للمستثمر في حالة تعرضه للمخاطر الاقتصادية بأنواعها.

المطلب الثالث : العلاقة بين الإسثمار الاجنبي المباشر و الانفاق العام

تعتبر النفقات العامة احدى متغيرات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى اليها الدولة.

أولا : النفقات الوظيفية و مناخ الاستثمار :

إن الضعف الذي تعاني منه الادارات العامة في مختلف دول العالم خاصة الدول النامية يرجع غالبا الى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع خاصة من الناحية الانفاقية، فانخفاض الدخل والمرتبات بالنسبة للأفراد تدفع بهم لممارسة الفساد للرفع من دخولهم، كما أن ضعف الكفاءات الادارية والمهنية للعمال تعود الى عدم تلقيهم تدريبات احترافية بشكل ما تعود بالنفع على نشاطهم المهني وانتاجيهم. اذا، انخفاض حجم الانفاق العام على القطاع الاداري و العام كان له دور أساسي في اضعاف الادارة العامة و التأثير سلبا على مناخ الاستثمارو بالمقابل فان الرفع من الانفاق العام في هاته الميادين الايدارية يكون له أثر ايجابي على المناخ الاستثماري في مختلف الجوانب.[2]

ثانيا : النفقات التحويلية ومناخ الإستثمار :

يمكن للنفقات التحويلية أن تمنع العديد من الأفراد الذين فقددوا امكانياتهم المهنية أو طبيعة عملهم تم الاستغناء عنها. وذلك بمنحهم فرص أكبر لاستعادة قدراتهم العملية واكتساب مهارات جديدة مواكبة للتطور الذي يشهده العصر الحالي، خاصة في أسواق العمل، وهذا ما يسهل على المستثمرين الحصول على حاجياتهم من عنصر العمل دون اللجوء إلى الأجور المرتفعة، كما لهذه النفقة دور في رفع حجم الاستهلاك و بالتالي زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ثم الطلب على السلع الانتاجية، كما لها أثر في ارتفاع معدلات الاستثمار وبالتالي زيادة حجم التوظيف، مما يقابله نشاط اقتصادي و انتاجي متزايد.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**، ص102.

[2] سالكي سعاد، **مرجع سابق** ، ص133.

[3] بوزيان عبد الباسط، **مرجع سابق** ، ص154.

خلاصة الفصل

لقد اكتسب الاستثمار الأجنبي مكانة ودورا بارزا خاصة باعتباره أحد أهم وسائل التمويل خاصة بالنسبة للدول النامية، والذي يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي والانتاج وانتعاشه، وذلك من خلال توفير البيئة و المناخ الملائمين لجذب هذا النوع من الاستثمارات وضمان نجاحها ودراسة كيفية مواجهة وتصدي المعوقات التي قد يواجهها.

كما يجب الاهتمام بالساسة المالية و أدواتها كونها من أهم محددات جذب الاستثمار ومنح الأهمية اللازمة للنشاط المالي و ارشاده بما يتناسب مع الوضع ألاقتصادي ومن جهة، جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومنه تحقيق الدول للتنمية والأهداف.

الفصل الثالث

دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر

دراسة مقارنة بين دولة الجزائر و تونس خلال الفترة (2014-2022)

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية ودورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تعتبر السياسة المالية أحد السياسات الاقتصادية المستقلة للاستثمارات الاجنبية المباشرة في أي بلد، وباعتبار الجزائر و تونس بلدين كغيرهما من الدول ألنامية فهما تسعيان لاستغلال أدواتهما و سياستهما المالية لإنعاش المناخ الاستثماري و تحسينه.

المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا : واقع الاستثمارات الاجنبية في الجزائر.

رغم الامكانيات المتوفرة في الجزائر نجد أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر فيها ضئيلة، وترتكز هذه التدفقات على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى و قطاع الاتصالات بالدرجة الثانية، و من خلال تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر حسب التوزيع الجغرافي تبين أن أهم الدول المستثمرة في الجزائر تربطها بالجزائر اتفاقيات دولية في مجال الاستثمار وكذلك تجلى بوضوح فشل التجربة التكاملية للمغرب العربي من خلال وجود دولة واحدة مستثمرة في الجزائر و هي ليبيا و بحصة ضئيلة.[1]

ومن أجل تشجيع الاستثمار المحلي وجذب رأس المال الأجنبي قامت الجزائر بتطبيق عدة اجراءات و تعديلات من أجل اعادة تأهيل المؤسسات ألاقتصادية بالإضافة إلى تقديم المزيد من الضمانات لفائدة المستثمرين (الوطنيين والأجانب) مع تسهيل و تبسيط الإجراءات ومن أهم هذه الاجراءات اصدار المرسوم التشريعي 93-05 المؤرخ في 05 اكتوبر 1993 ،الخاص بانشاء وكالة الترقية وتدعيم الاستثمارات (apssi) التي تم تأسيسها يوم 17_10_1993 في اطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-12 حسب المادة 08 الفقرة 02 في شكل شباك وحيد يضم كل من(الجمارك، بنك الجزائر، السجل التجاري الاملاك الوطنية،الضرائب،التهيئة العمرانية،البيئة،التشغيل) وهي هيئة عمومية ذات طابع اداري تهدف الى [2]:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في اطار المشاريع الاستثمارية ومنح مزايا خاصة بالاستثمار.
- تقديم معلومات للمستثمر المتعلقة بالطابع الاقتصادي التقني التشريعي و التنظيمي.
- تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.
- تنسيق بين الوكالات في المناطق الحرة.
- العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات.

1. أهم الدول المستثمرة في الجزائر.

تستقطب الجزائر جنسيات متعددة من الاستثمار الاجنبي المباشر وتعد دول الاتحاد الاوروبي واسيا من أهم الدول المستثمرة في الجزائر و هذا ما سوف نوضحه من خلال ما يلي :

[1] نبيل قليل، **واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة مقارنة مع تونس و المغرب-** ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، 2014، ص9.

[2] **المرجع نفسه**، ص10.

الشكل رقم 2 : أهم الدول المستثمرة في الجزائر في الفترة (2013-2019)

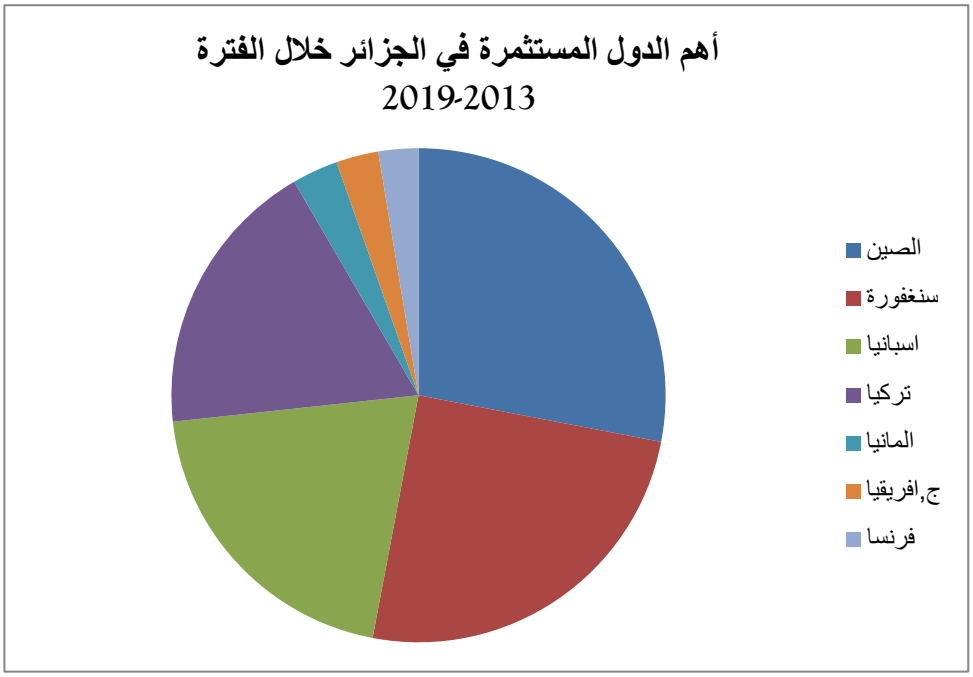

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

من خلال تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات لعام 2019 أكد قيم الاستثمارات و أهم الدول المستثمرة في دولة الجزائر بحيث :لقد أكد هذا التقرير أن الصين هي أول مستثمر في الجزائر بقيمة استثمارات تصل إلى 3.539 مليون دولار بـ 10 مشاريع و5 شركات، لتليها سنغافورة، بقيمة استثمارات تصل إلى 3.151 مليون دولار، ثم تأتي إسبانيا باستثمارات تصل إلى 2.565 مليون دولار في حين ذكر هذا التقرير بأن قيمة الاستثمارات التركية في الجزائر بلغت 2.313 مليون دولار، بأربعة مشاريع فقط، ثم ألمانيا باستثمارات لا تتجاوز 380 مليون دولار وهذه تعد أهم 5 دول أجنبية و 5 شركات مستثمرة في الجزائر لتأتي في المرتبة السادسة جنوب إفريقيا بـ 350 مليون دولار بمشروع وبشركة واحدة المركز السابع بـ 330 مليون دولار.وتأتي فرنسا في المركز السابع بـ 330 مليون دولار حيث بلغت عدد مشاريعها في الجزائربـ 12 مشروعا و10 شركات لتليها سويسرا بـ 330 مليون دولار و4 مشاريع و4 شركات مستثمرة في الجزائر وهذا ما جعلها تحتل المرتبة الثامنة ، أما بالنسبة لإيطاليا فلقد حصدت المركز التاسع في الترتيب و تم تحديد تكلفتها بـ 232 مليون دولار بمشروع واحد وبشركة واحدة لتحل بعدها المملكة المتحدة في المركز العاشر بتكلفة 212 مليون دولار ومشروعين وشركتين فيما بلغت تكلفة المشاريع بالنسبة للدول الأخرى بـ 892 مليون دولار و28 مشروعا و28 شركة في حين حددت التكلفة الإجمالية لجميع المشاريع الاستثمارية في الجزائر 14.293 مليون دولار فلقد بلغ عدد المشاريع 82 أما بالنسبة لعدد الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر التي وصلت إلى 69 شركة.

1. تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية الواردة للجزائر خلال الفترة (2010-2022)

يتم الاستعانة بمستو تدفقات الاستثمارات الاجنبية كمؤشر لمدى اهتمام وتقدير المستثمرين الاجانب على الاستثمار في البلد المعني، ويوضح الجدول الموالي تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الجزائر للفترة(2010-2022) :

الجدول 01- تطور التدفقات للإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال (2010-2022)

السنة	تدفق الاستثمار(مليون دولار)
2010	2301
2011	2581
2012	1499
2013	1697
2014	1507
2015	584-
2016	1637
2017	1232
2018	1475
2019	1382
2020	1143
2021	870
2022	89

المصدر : WORLD IVESTMENT REPORT 2023

الشكل رقم 03- تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال 2014-2022

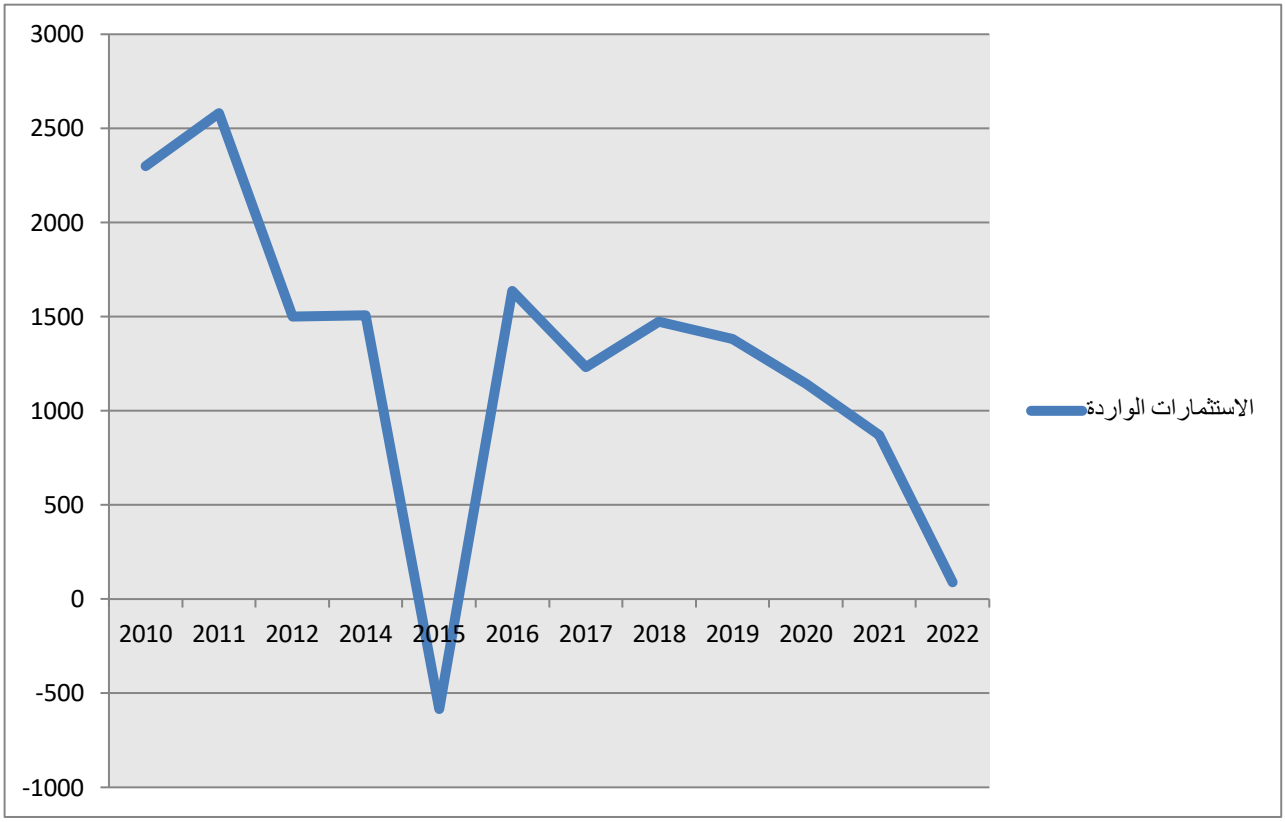

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول.

نلاحظ من الشكل أعلاه تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة بوتيرة معتدلة خلال السنتين 2010-2011 كنتيجة لارتفاع أسعار النفط و ما شجع على التوسع في هذا النوع من ألاستثمارات اضافة الى مباشرة الدولة لبرامج الانعاش الاقتصادي وما يترتب عنها من صفات.وبعد تراجع اسعار النفط سنة 2014 تراجع مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي مسجلا بذلك رقما سلبيا سنة 2015 كنتيجة لخروج رأس المال الأجنبي من الجزائر، ولكنها عادت الى الاستقرار في السنوات المتبقية في حدود 5.1 مليار دولار.كما نلاحظ تراجع ملحوظ على مستوى تدفق الاستثمارات الأجنبية ابتداءا من سنة 2019 إلى غاية 2022 وهذا بسبب تجليات فيروس كورونا و ما خلفه من أزمة اقتصادية مست الاقتصاد العالمي كله.

1. تدفق الإستثمارات الأجنبية الصادرة من الجزائر :

أما تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية UCTAD فيسجل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج 1.4 مليار دولار في نهاية عام 2013، مقابل 2.3 مليار دولار في عام 2010 وتنعكس هذه الاستثمارات في استثمارات سوناطراك في الخارج وقد صرحت مجموعة سونطراك أن لديها مصالح في اوروبا وفي

عدة بلدان افريقية مثل : مالي، النيجر، ليبيا ومصر وأنه من المتوقع ان يرتفع تدفقات الاستثمارات بين الجزائر و مختلف هذه الدول لبيع أسهم في 20 حقلا للنفط.[1]

والجدول التالي يبرز احصائيات الاستثمارات الخارجة من الجزائر خلال السنوات الأخيرة (2018-2022)

الجدول 02- تطور الإستثمارات الصادرة من الجزائر خلال الفترة (2018-2022)

الوحدة : مليون دولار

السنة	2018	2019	2020	2021	2022
التدفقات	854	31	15	-52	71

نلاحظ حسب الجدول أعلاه أن الجزائر تحقق قيم ضعيفة في الاستثمارات الصادرة عنها، و أغلب هذه القيم تعود الى عائد الصادرات من قطاع المحروقات.

[1] بلعابد أديب، بوداح عبد الجليل، **أثر السياسة المالية على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.دراسة قياسية 1993-2019**، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر، العدد04، 2014، ص36.

الجدول 03- القطاعات الاكثر جذبا للإستثمارات الأجنبية الحديثة خلال الفترة(2010 -2022)

القطاع	عدد المشاريع
الصناعة	862
البناء و الأشغال العمومية	233
النقل	223
الخدمات	95
الفلاحة و الصيد البحري	95
مشاريع سياحية	52
الصحة	45

المصدر : الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار

حسب الارقام التي يبينها الجدول، فأن قطاع الصناعة يأتي في المقدمة بـ862 مشروعا، متبوعا بقطاعات البناء والأشغال العمومية بـ233 مشروعا، والنقل بـ223 مشروعا، ثم الخدمات بـ95 مشروعا، والفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات بـ95 مشروعا، إضافة إلى المشاريع السياحية بـ52 مشروعا، مع 45 مشروعا في الصحة.

ثانيا : انعكاسات الإستثمار الأجنبي المباشر على المناخ الاستثماري في الجزائر.

1- تحسين البيئة التحتية.

إن أهم ما يهم شركة ما في توطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما هو توفر البلد المستهدف عل ى هياكل قاعدية جيدة من شبكات حديثة للمواصلات البرية و البحرية وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة على المستو ى العالمي.

وقد حققت الجزائر ميزات هامة في ميدان تطوير و تنمية قطاع المواصلات حيث [1]:

أ- **شبكة المواصلات** : يعتبر اكتساب هياكل قاعدية حديثة ومتطورة و متنوعة ومن هذا المنظور قامت الدولة بوضع سياسة شاملة لتطوير وتحديث المنشات القاعدية وتهدف الى :

- انجاز شبكة طرق عصرية ومهيكلة في اطار تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الاقليم.

[1] واد بن زازة زهرة، **أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة،" دراسة حالة الجزائر"**، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 01، الجزائر، 2014، ص1.

- حفظ وتطوير شبكة الطرق الموجودة وفق متطلبات النقل و الوقاية والأمن.
- انجاز المشروع الضخم " الطريق السيار" الذي يمتد على مساحة 1720 كلم و يعبر 32 ولاية منهم ثلاثة ساحلية.

ب- شبكة النقل بالسكة الحديدية: أصبحت الجزائر تمتلك اهم شبكة للسكك الحديدية في افريقيا وهي تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الجزائري بفضل تفرعاتها العديدة التي تربط كبريات المدن وأهم الأسواق والمواقع الصناعية.

ج- النقل الجوي: يوجد بالجزائر 36 مطارا منها 11 مطارا دوليا اهمها : مطار الجزائر العاصمة "هواري بومدين" ، عنابة، قسنطينة.

د- النقل البحري: إن الجزائر تعتمد في مبادلاتها التجارية الخارجية على النقل البحري بنسبة 95% لذا

تسعى الدولة جاهدة الى تدعيم الاسطول البحري، ومن أهم موانئ تصدير المحروقات :الجزائر، أرزيو، سكيكدة، بجاية، عنابة.

2- تكنولوجيا الاعلام و الاتصال.

إن السياسة الوطنية في هذا المجال ترتكز على تطوير الادارة الالكترونية والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدم الى المواطنين و اثرائها بخدمات حديثة.

كما أن أغلب المؤسسات الوطنية أدركت أن تكنولوجيا الاعلام تحويلية انتاجية فأصبحت تروج لمنتجاتها وتربط علاقات شراكة بينها وبين شركات أجنبية عبر الشبكة العنكبوتية.[1]

المطلب الثاني : دور الانفاق العام والحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

أولا : دور الانفاق العام في جذب الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

I. تصنيف النفقات العامة في الجزائر.

النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، ويصنفها المشرع الجزائري الى نوعين رئيسين : نفقات التسيير و نفقات تجهيز ألاستثمار[2] ، وكان هذا التفريق بسبب الدور و الطبيعة التي تتمتع بها و أثرها الاقتصادي، وأيضا حسب الأهداف التي تسعى الى تحقيقها الحكومات حسب كل صنف من هذه النفقات، وهناك نفقات تعتمدها الدولة لتسيير مصالح أجهزة الدولة الادارية وهي نفقات التسيير والمتكونة حسب المادة 24 من قانون 84-17 من [3]:

[1] واد بن زازة زهرة، **مرجع سابق**، ص18.
[2] القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية.
[3] **المرجع نفسه.**

الباب الاول : أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الايرادات

هذا الباب يتكون من الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين ألعمومي بالإضافة الى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء كالتالي [1]:

- الدين الداخلي، ديون عائمة (فوائد سندات الخزينة).
- دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة).
- دين خارجي.
- ضمانات من أجل القروض المبرمة من طرف المؤسسات العمومية و الهيئات المحلية.
- نفقات محسومة من الايرادات (تعويض عن منتجات مختلفة).[2]

كما يتم توزيع هذه النفقات وفقا للخطة التنموية السنوية وتنقسم الى ثلاثة أبواب هي [3]:

- اعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام و الخاص.
- نفقات أخرى برأس المال.
- استثمارات منفذة من طرف الدولة.

II. تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (2010 – 2022)

قسم المشرع الجزائري النفقات العامة الى قسمين، نفقات التسيير وهي ضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية وتتكون اساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية....الخ، وهي لا تقوم بانتاج قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، ونفقات التجهيز هي التي ترعاها الدولة . وأخذت النفقات العامة خلال فترة الدراسة القيم المبينة في الجدول التالي :

الجدول 04 : تطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2010	3446	3023
2011	4291	3981
2012	4925	2820
2013	4336	2544
2014	4714	2941
2015	4972	3781
2016	4807	3177
2017	4592	2291

[1] عبد الكريم صادق بركات، **المالية العامة**، دار شباب الجامعة، مصر،1999، ص419.
[2] يونس أحمد البطريق، **المالية العامة**، مصر، دار شباب الجامعة،2000، ص191.
[3] المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية.

2018	4584	4043
2019	4955	3603
2020	4752.44	2620.27
2021	5314.5	2728.5
2022	6311.53	3346.90

من اعداد الطالبة اعتمادا على قانون المالية

السياسة الانفاقية خلال الفترة 2010- 2014 : تميزت هاته المرحلة بإتباع الدولة لسياسة مالية توسعية عقب ارتفاع أسعار النفط منذ السداسي الثاني لسنة 1999، أين تم تنشيط الطلب الكلي من خلال مشاريع استثمارية عمومية كبرى، حيث بلغ اجمالي الانفاق العام خلال هاته الفترة 880 مليار دولار.

إضافة الى ذلك تم تبني برامج لانعاش ودعم النمو استهلكت فيها 286 مليار دولار بين سنتي

.2014-2010

السياسة الاتفاقية خلال الفترة 2015-2019 : مع تراجع اسعار النفط ابتداءا من 2014، أصبحت الجزائر غير قادرة على تغطية النفقات العامة، نظرا للظروف الاستثنائية التي تميزت بشح الموارد المالية، وانصب الاهتمام على كيفية ترشيد الانفاق العام، مع التركيز على محاولة ايجاد بدائل وموارد تحويل اضافية لخزينة الدولة. وقد شهدت هذه المرحلة ارتفاع أسعار العديد من المنتجات والخدمات نتيجة تخفيض قيمة الدعم المقدم للوقود، كما تم لأول مرة انتهاج سياسة مالية لثلاث سنوات متتالية (2017-2018-2019)، مع تنسيق حجم النفقات السنوية ب6800 مليار دينار، أي ما يعادل 62 مليار دولار، كما تم الغاء وتوقيف العديد من المشاريع التي كانت مسطرة، عرفت على اثرها ميزانية التجهيز انكماشا حادا ب 40% بين سنتي 2015 و 2017.

ثانيا : دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وطرق تفعيلها

I. دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1 : تعريف حوافز الإستثمار [1]:

تعرف حوافز الاستثمار على انها مجموعة من الترتيبات و الاجراءات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدول للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف معينة، أهمها اغراء الافراد و الشركات للقيام بعملية الاستثمار وتحقيق التوازن الاقتصادي والاستثماري من خلال احداث توازن في مختلف المجالات.

2 : الحوافز الضريبية للمستثمر الأجنبي في الجزائر.

استنادا الى المادتين 09 و 10 من الأمر 01 – 03 منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا، أدرجها ضمن نظامين : النظام العام و النظام الاستثنائي الخاص، ذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز

[1] طالبي محمد، **أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، العدد رقم 06، جامعة سعد دحلب، البليدة،، الجزائر ،2009 ص165.

الجبائية و الجمركية المنصوص عليها في اطار النظام العام، فانه يستفيد في اطار النظام الاستثنائي من مزايا و اعفاءات خاصة، لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة و حماية الموارد الطبيعية، وادخار الطاقة و المساعدة على تحقيق التنمية الشاملة، و من اهم الحوافز الضريبية الممنوحة نجد :

1- الحوافز التي يمنحها النظام العام [1]:

يقوم النظام العام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار و تهيئة الإقليم و تقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الاولى لانجاز المشروع وبداية تشغليه و تستفيد الاستثمارات من :

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص التجهيزات المستوردة و التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع.

- الاعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي نمت في الاطار الاستثماري المعني.

2- الحوافز التي يمنحها النظام الاستثنائي :

2-1- المزايا بعنوان الانجاز :

- تكفل الدولة بشكل كلي او جزئي بالمصاريف، بعد تقييمها من طرف الوكالة فيما يخص الاشخاص المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز المشروع.

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار و السلع و الخدمات المنشأة.

- الاعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 21% وهذا فيما يخص زيادات رأس المال و العقود التأسيسية للشركات.

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع المستوردة المستثنات من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمارات.[2]

2-2 – المزايا بعنوان الاستغلال [3]:

[1] الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.COM ، تاريخ الاطلاع 16-08-2023،على الساعة 00: 10

[2] قمرة دشوشة، دحماني شيماء، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول عل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020، ص58.

[3] قمرة دشوشة، دحماني شيماء **مرجع سابق**، ص58.

بعد معاينة انطلاق الاستغلال من طرف مصالح الضرائب بناءا على طلب ألمستثمر يستفيد مشروع الاستثمار من :

- الاعفاء لمدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات

ومن الرسم على النشاط المهني.

- الاعفاء لمدة عشر 10 سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء ومن االرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل مباشرة في الاستثمار.

2-3- الإستثمارات التي تمثل مصلحة خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.

أ- المزايا بعنوان الانجاز ولمدة اقصاها خمس 05 سنوات [1]:

- الاعفاء من حقوق االتسجيل الخاص بعقود التأسيس لزيادة راس المال و الشركات

- الاعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية المخصصة للانتاج.

- الاعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخططة للانتاج و الأشهار القانوني.

- الاعفاء عن الرسوم و الضرائب و الحقوق و غيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أو من السوق المحلية للسلع و الخدمات الضرورة لانجاز الاستثمار.

ب- المزايا بعنوان الإستغلال لمدة أقصاها عشر 10 سنوات التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

وتتمثل في الاعفاء من الرسم على النشاط المهني، و الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.

II. طرق تفعيل الحوافز الضريبية.

مرحلة الإنجاز : يستفيد المستثمر من :

جاء الأمر 01 / 03 المتعلق بترقية الاستثمار الى جملة من الطرق لترقية و تفعيل الحوافز الضريبية لدعم الاستثمار في الجزائر، وذكرت المادة 09 من 01 / 03 [2] ، ونصت على جملة من الحوافز الضريبية و الجمركية المقدمة للمستثمرين يمكننا توضيحها كالتالي :

- الاعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع و الخدمات

- الاعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في اطار الاستثمار المعفي.

- تطبيق النسبة المنخفة فيما يخص الحقوق الجمركية و فيما يخص التجهيزات المستوردة.

[1] **المرجع نفسه**، ص59.

[2] المادة 09 من قانون المالية، الأمر 01 / 03 المؤرخ في 2012.

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادة في رأس المال.

- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقسيمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشاة الضرورية لانجاز الاستثمار.[1]

الحوافز في مرحلة بدأ الإستغلال :

جاء الأمر 01 / 03 بالعديد من الحوافز لتفعيل الاستثمار والتنمية وترقية الاستثمار الاجنبي في الجزائر سواء عن طريق تفعيلها في مرحلة البدء أو الاستغلال و التي منها في هذه المرحلة الأخيرة :

- الإعفاء مدة عشر 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات BS ومن الضريبة على الدخل الاجمالي IBS على الأرباح الموزعة و من الدفع الجزئي RF ومن الرسم على النشاط المهني TAR ومن الدفع الجزئي.

- الإعفاءات و لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية والتي تدخل في اطار الاستثمار.

وهنا قد أضاف أمر 01 / 03 عدة مزايا وطرق تعديلية تخدم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر فيما يخص بتطوير الاستثمار مثل تقليص الأجر الممنوح لوكالة الاستثمار من شهرين الى شهر واحد للرد على المستثمر في حالة طلبه مزايا اضافية من الوكالة.

كما أنه هناك تفعيل اخر وهو تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، هذا ما عملت به من أجل الجزائر مبدأ الاصلاحات الاقتصادية فلم يكن المناخ الاستثماري جيد و في صورة يستطيع من خلالها المستثمر الاستثمار بصورة حسنة بما يمكنه القدوم والاستثمار في دولة لا تصح قوانينها بذلك.[2]

أما بالنسبة لتفعيل الحوافز الضريبية على المستوى الخارجي فتمثل في تفادي الازدواج الضريبي مع الاتحاد الأوروبي ومع دول الخليج ودول المغرب وغيرهم وذلك لأن كل دولة تراعي في وضع شرعياتها الضريبية ظروفها الاقتصادية و المالية بغض النظر عن الدول الاخرى.[3]

[1] سالكي سعاد، **دور السياسة المالية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر**- دراسة بعض دول المغرب العربي، مذكرة ماجستيرفي التسيير الدولي، تخصص مالية دولية،جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص158.

[2] سالكي سعاد، **مرجع سابق** ، ص160.

[3] نصيرة بعون يحياوي، **الضرائب الوطنية و الدولية**، مجلة الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص110.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية و دورها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس

المطلب الأول : الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس

أولا : واقع الإستثمارات الأجنبية في تونس.

I. قانون الإستثمار التونسي :

بغرض تحفيز الاستثمار ودفع المسار التنموي، اعتمدت تونس عددا من الإجراءات والتدابير كان من أبرزها إصدار قانون موحد للاستثمار سنة 1993 والذي غطى معظم القطاعات باستثناء أنشطة الخدمات المالية، والطاقة والمناجم والتجارة الداخلية.[1]

1- قانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 يتعلق بإصدار مجلة تشجيع الاستثمارات تصدر بمقتضى هذا القانون النصوص الملحقة المتعلقة بتشجيع الاستثمارات تحت عنوان "مجلة تشجيع الاستثمارات ". وأصبح ساري المفعول منذ جانفي 1994 . كما تم إلغاء مجموعة من القوانين السابقة والمخالفة له. تضبط هذه المجلة نظام بعث المشاريع وتشجيع الاستثمارات في تونس من قبل باعثين تونسيين أو أجانب مقيمين أو غير مقيمين أو بالمشاركة وفق الإستراتيجية العامة للتنمية التي تهدف خاصة إلى دفع نسق النمو والتشغيل في الأنشطة التابعة للقطاعات التالية : الفلاحة، الصيد البحري، السياحة، النقل، التربية والتعليم، التكوين المهني، الصحة، الإنتاج والصناعات الثقافية،حماية البيئة والمحيط الخدمات غير المالية، البحث العقاري والأنظمة، تنسحب أحكام هذه المجلة على عمليات الاستثمار المتعلقة بالأحداث أو التوسيع أو تجديد أو إعادة التهيئة أو تغيير النشاط، فيما عدا الاستثمارات المصدرة كليا فإن الانتفاع بالحوافز المنصوص عليها هذه المجلة يستوجب تحقيق هيكل للاستثمار يتضمن نسبة دنيا من التمويلات الذاتية يقع ضبطها.

2- قوانين الإستثمار من 2000 إلى يومنا هذا: أصبحت تونس تشكل مكانا جاذبا ومفضلا للمستثمرين العرب والأجانب، إذ مع توفر برنامج وطني للخصخصة منذ عشرين عاما من الزمن تقريبا، فإن تونس أصبحت برأي المصادر الدولية المطلعة تشكل مثلا لابد من اعتماده على المستوى العربي والإقليمي كو ا تمكنت من تسجيل العديد من الايجابيات التي ستكون منطلقا لمزيد من التقدم والحداثة، وهذا يرجع إلى الإجراءات المتخذة الآتية [2]:

- وقعت تونس العديد من الإتفاقيات التجارية مع الإتحاد الأوروبي، وتركيا وتتضمن هذه الإتفاقيات إزالة التعريفة الجمركية على كافة السلع.
- قامت الجمهورية التونسية في يوليو وديسمبر 2004 بتعديل قانون تشجيع الإستثمارات، وقانون الشركات التجارية لتخفيض رأس المال المطلوب لتأسيس أنواع من الشركات.
- تواصل العمل مع منظمة التجارة العالمية لتحرير قطاعي الاتصالات والمصارف والتامين التونسي وإتمام ذلك خلال عام 2006.

[1] مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، **http://www.investis-medea.org/medi/**

[2] المادة 19 ، الأمر 01-03 **المتعلق بترقية الاستثمار**.

- تحرير الاقتصاد بشكل يضمن الحركة الاقتصادية المحلية.
- وضع كافة التشريعات المناسبة موضع التنفيذ.
- تلاشي العقبات التي كانت تواجه المستثمرين فيما يتعلق بحركة التجارة ورأس المال في المستقبل القريب.

II. أهم الدول الأجنبية المستثمرة في تونس.

الشكل رقم 04- الدول المستثمرة في تونس خلال(2014-2022).

الوحدة : مليون دولار

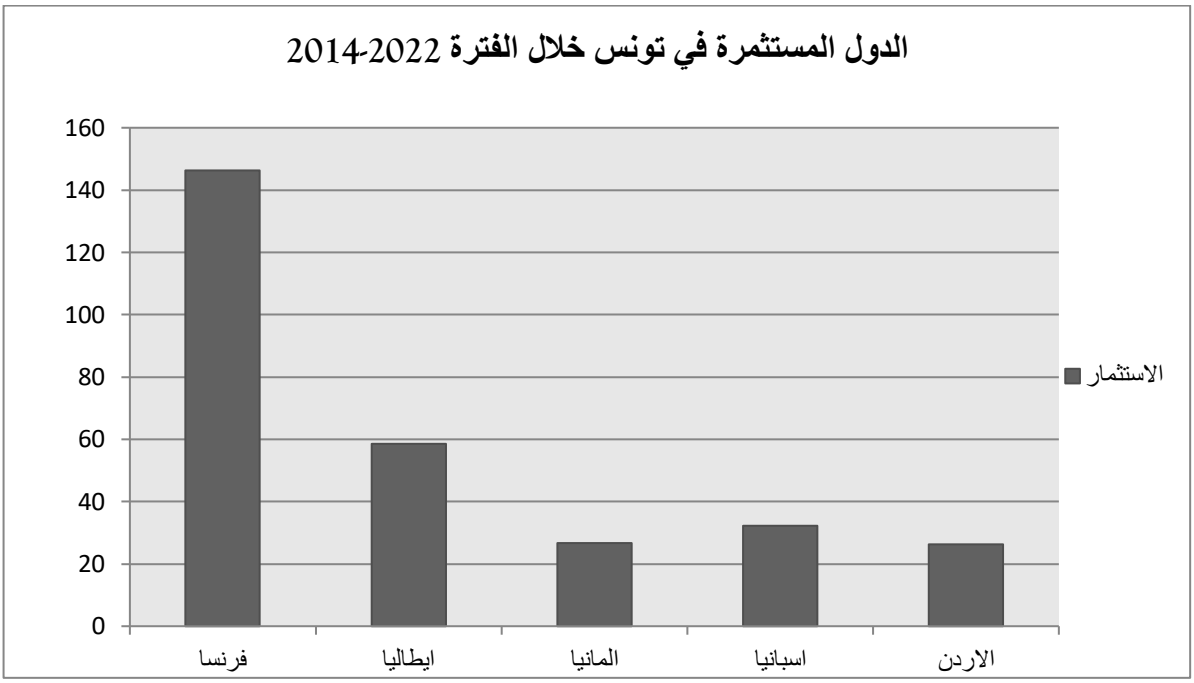

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن لبلدان الاتحاد الأوروبي النصيب الأوفر من الاستثمارات المباشرة في تونس، وتتصدر فرنسا قائمة البلدان المستثمرة في السوق التونسية وتتصدر فرنسا أهم الدول المستثمرة في تونس عام 2021 بـ439 مليون دينار (146.3 مليون دولار)، وإيطاليا بـ175. مليون دينار (58.46 مليون دولار)، وألمانيابـ 80.1 مليون دينار (26.7 مليون دولار)، وإسبانيا بـ97 مليون دينار (32.3 مليون دولار)، والأردن بـ78.9 مليون دينار (26.3 مليون دولار).وتطورت الاستثمارات الخارجية المتدفقة إلى تونس في الثلث الأول من 2022 بنسبة 73 في المئة، وبلغت 596 مليون دينار (198.6 مليون دولار) مقابل 344.6 مليون دينار (114.86 مليون دولار) في الفترة ذاتها من 2021، لتسجل ارتفاعاً بقيمة 18 في المئة مقارنة مع عام 2020، و تراجعاً بـ2 في المئة مقارنة مع 2019.

وشهد قطاع الخدمات نمواً لافتاً، وبلغ 271.7 مليون دينار (90.5 مليون دولار) مقابل 38.3 مليون دينار(12.76 مليون دولار) سنة 2021. واستقطب قطاع الصناعات المعملية استثمارات دولية بقيمة 183 مليون دينار (61 مليون دولار) مقابل 159.9 مليون دينار(53.3 مليون دولار) بزيادة قدرت بـ14.4 في المئة.

III. التوزيع القطاعي للاستثمارات الاجنبية في تونس.

الجدول رقم 05- أهم القطاعات المستثمرة في تونس خلال الفترة (2014 - 2022)

القطاع	الصناعات التحويلية	الخدمات	القطاع السياحي	القطاع الفلاحي
النسبة %	54.9	25.1	8.5	1.5

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات

الشكل رقم 05- التوزيع القطاعي للإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس

خلال الفترة (2014-2022)

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول .

من خلال الشكل و الجدول لاحظنا ان المشاريع الاستثمارية التي صرحت بها الحكومة التونسية خلال فترة الدراسة تصل الى حوالي 3700 شركة أجنبية ويستحوذ قطاع الصناعات التحويلية على معظم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 54.9 في المئة، تليه الخدمات بـ25.1 في المئة، ثم القطاع السياحي بـ8.5 في المئة، والقطاع الفلاحي بـ1.5 في المئة.

IV. تطور تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس.

لقد شكل تدفق الاستثمار الخارجي الأجنبي على تونس إحدى منارات البلاد، خصوصاً قبل 2011، إلا أنه بدأ ينطفئ نسبياً ليتحول اهتمام صناع القرار في أوروبا إلى دول مجاورة لتونس، وخصوصاً المغرب الأقصى.

الجدول رقم 06- تدفقات الإستثمارات الأجنبية في تونس خلال الفترة (2014 - 2022)

السنوات	التدفقات (مليون دولار)
2014	1060.3
2017	881
2018	1036
2019	845
2020	652
2021	660
2022	198.6

المصدر : WORLD INVESTMENT REPORT 2022

الشكل رقم 06- تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تونس خلال الفترة من (2014- 2022)

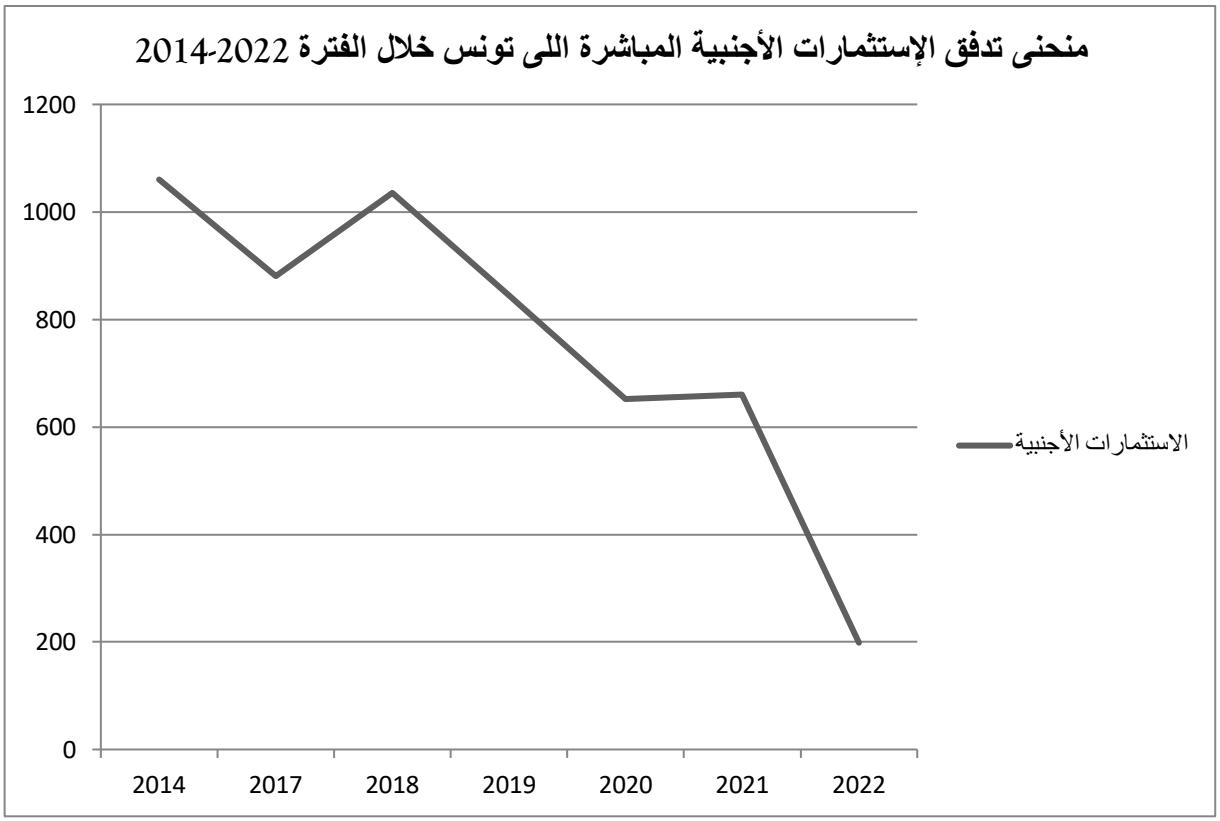

المصدر : اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول.

عام 2014 نلاحظ أن تونس قد سجلت رقم اً قدره 1060.3 مليون دولار، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الأوضاع السياسية والأمنية المتردية في تونس. وسجلت تونس في عام 2018 نمواً في جذب الاستثمارات الخارجية بنسبة 17.6 في المئة، غير أنه منذ عام 2019 بدأت الأوضاع تتغير في اتجاه تسجيل نسب سلبية، إذ تراجعت هذه الاستثمارات بـ7.6 في المئة، ثم تتعمق بتقهقر بنسبة 28 في المئة في عام 2020، وتعمق بنسبة 31 في المئة في الربع الأول من 2021.وفي الوقت الذي يجمع فيه جل المحللين والمشرفين على قطاع النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس، على أن انتشار جائحة فيروس كورونا أثر بشكل لافت في نسق تدفق الاستثمار الخارجي، فإن هناك عوامل أخرى جعلت تونس تفشل في استقطاب الشركات الأجنبية، ولم تعد وجهة جاذبة للاستثمار الخارجي.ويتصدر الوضع السياسي السائد في البلاد طليعة الأسباب المباشرة لعزوف المستثمرين الأجانب عن المجيء إلى تونس والاستثمار بها.

كما تسهم الاضطرابات الاجتماعية بتصاعد وتيرة الاعتصامات والصد عن العمل في تخوف الشركات الأجنبية في التحول إلى تونس وإحداث المشاريع بها. وتنشط في تونس إلى 2021 أكثر من 3700 مؤسسة أجنبية تعمل في قطاعات عدة خاصة قطاع الصناعة وتشغل نحو 416 ألف عامل تونس وتبلغ استثماراتها 29.4 مليار دينار، أي 10.5 مليار دولار.

المطلب الثاني : دور الإنفاق العام والحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس

I. الإنفاق العام في تونس.

كان النمو الاقتصادي في تونس في مرحلة ما بعد الثورة ضعيفاً مدفوعا في الغالب بالاستهلاك، في حين كان معدل نمو الاستثمار والتصدير والإنتاجية منخفضاً. وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي 1.5 في المائة فقط بعد الثورة بالمقارنة مع متوسط نمو بنسبة 4.5 في المائة في السنوات الخمس التي سبقت الثورة. أما على صعيد الإنفاق، فقد كان هذا النمو مدفوعاً بالدرجة الأولى بالاستهلاك العام والخاص في حين بلغ متوسط نمو الصادرات والاستثمار -0.9 و -2.2 في المائة سنوياً فقط على التوالي. ونتيجة لذلك فقد بلغ متوسط الصادرات والاستثمار 44 في المائة و21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي في فترة ما بعد الثورة بالمقارنة مع 49 و25 في المائة على التوالي في السنوات الخمس التي

سبقت الثورة. أما من ناحية العوامل فقد انخفضت مساهمة تكوين رأس المال في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مرحلة ما بعد الثورة إلى النصف تقريباً مقارنة بسنوات ما قبل الثورة وبفترة التسعينيات عندما تم تحرير جزء من الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك لا يزال نمو الإنتاجية منخفضاً جداً.[1]

لم ينجح هذا النمو في توفير حجم الوظائف في القطاع الخاص التي تحتاج البلاد إليه بشدة، ولاسيما بالنسبة للشباب والنساء والمواطنين في المناطق الداخلية قبالة الساحل. لقد أدى النمو الاقتصادي الضعيف، إلى جانب محدودية الاستثمار العام والخاص وتباطؤ عجلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية إلى توفير عدد قليل من الوظائف الجديدة في القطاع الخاص.

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص216.

بقي معدل البطالة مرتفعاً (15.5 في المائة في عام 2017) ولا سيما بين النساء (22.6 في المائة)، وخريجي الجامعات (31 في المائة)، والسكان في المناطق الداخلية قبالة الساحل (أكثر من 25 في المائة في الجنوب الغربي والجنوب الشرقي بالمقارنة مع 10 في المائة في الوسط الشرقي والشمال الشرقي من البلاد). توحي التوجهات الديموغرافية أنه ما لم تتسارع وتيرة النمو بشكل كبير فإن مشكلة البطالة سوف تتفاقم خلال العقد المقبل.[1] يبقى وضع الاقتصاد الكلي في تونس هشا وذلك في ظل عجز ثنائي الرقم، وارتفاع الديون، وتقلص الاحتياطيات من العملات الأجنبية وارتفاع التضخم. لقد استجابت الحكومة لمشكلة البطالة والتحديات الاجتماعية من خلال زيادة التوظيف في القطاع العام وزيادة الأجور الأمر الذي ساعد في الحفاظ على السلم الاجتماعي، إلا أنه أدى من ناحية أخرى إلى إضعاف الوضع المالي في تونس بشكل كبير. ونتيجة لذلك فقد ارتفعت فاتورة الأجور العامة من 10.7 في المائة في عام 2010 إلى 14.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، وأصبحت تمثل أكثر من 60 في المائة من الإيرادات الضريبية.

وفي الوقت نفسه فقد أثر كل من التحول السياسي في البلاد، والتوترات الاجتماعية المتكررة، والصدمات الأمنية المحلية، والوضع السياسي والأمني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بما في ذلك في الجارة ليبيا) والتأخير في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة بشكل سلبي على الإنتاج والصادرات. كما أضعفت هذه التطورات وضع الاقتصاد الكلي في تونس في ظل تدهور الحسابات المالية والحسابات الجارية بشكل حاد. لقد أدى العجز الكبير في الحساب الجاري، وتراجع الاستثمار الأجنبي ألمباشر والتدخلات الكبيرة من البنك المركزي في سوق صرف العملات الأجنبية إلى انخفاض إجمالي الاحيتاطيات من العملات الأجنبية التي انخفضت إلى ما يعادل فترة استيراد تبلغ 3.1 أشهر وذلك بحلول نهاية عام 2017، قبل أن تنخفض إلى أقل من 80 يوماً (4.6 مليار دولار) في وقت مبكر من شهر مارس 2018.

ونتيجة لذلك فقد تراجعت قيمة الدينار التونسي وهو الأمر الذي أدى إلى جانب إقرار الزيادات في ألأجور وزيادة بعض الأسعار والزيادات الأخيرة في ضريبة القيمة المضافة إلى ارتفاع معدل التضخم.

1- توزيع النفقات في تونس [2]:

لتزمت تونس بموجب اتفاقية أبوجا لعام 2001 بتخصيص 15٪ من ميزانيتها الإجمالية للإنفاق على الصحة، لكنها لم تخصّص سوى 6.8 دينار فقط من أصل 100 دينار للإنفاق على الصحة العمومية سنة 2022.

يظهر تحليل النفقات المخطط لها في ميزانية 2023 أن كتلة الأجور هي الأعلى تكلفة بلا منازع حيث تبلغ 42.2 دينارا من إجمالي الميزانية المُمثّلة بـ 100 دينار. وتعد كتلة الأجور في القطاع العمومي في تونس واحدة من أعلى المعدلات في العالم كونها تقدّر بـ 14.2٪ إجمالي الناتج المحلي الوطني.

وتحاول الحكومة تحت ضغطٍ من صندوق النقد الدولي خفض كتلة الأجور من خلال عدة تدابير: الحد من التوظيف في القطاعات ذات الأولوية أو تقليل عدد خريجي المدارس المهنية. لكن فاتورة أجور القطاع

[1] لحسن دردوري، **مرجع سابق** ، ص218.

[2] https://www.independentarabia.co/. تم الإطلاع يوم 17-07-2023 على الساعة 40 : 16 .

العمومي سترتفع لا محالة بنسبة 4.3٪ في 2023 مقارنة بالعام السابق رغم التدابير المزمع اتخاذها، وهي زيادة تفسر إلى حد كبير الزيادة في ميزانية الدولة.

الجدول رقم 07- توزيع النفقات العامة في تونس خلال الفترة (2010 – 2016)

الوحدة الدينار التونسي .

السنوات	نفقات التصرف	نفقات التنمية
2010	11475091695.00	6734678533.00
2011	14202271965.00	68985999944.43
2012	16745062249.00	7728839270.00
2013	19424628873.00	7389791476.40
2014	19214541893.00	8082941918.00
2015	19474760280.64	7775973366.63
2016	18368637932.37	1737977154.28

المصدر اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير وزارة الصناعة التونسية.

الجدول رقم 08- تطور الانفاق العام في تونس خلال الفترة (2014-2022)

الوحدة : الدينار التونسي

السنوات	قيمة الانفاق الحكومي
2014	15116.7
2015	16551.3
2016	18400.4
2017	20113.8
2018	21002.5
2019	23711.0
2020	24620.2
2021	27369.6
2022	28000.0

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على ارقام وزارة الصناعة التونسية.

الشكل رقم 07- تطور الإنفاق الحكومي في تونس خلال الفترة (2014-2022)

الوحدة : مليار دولار

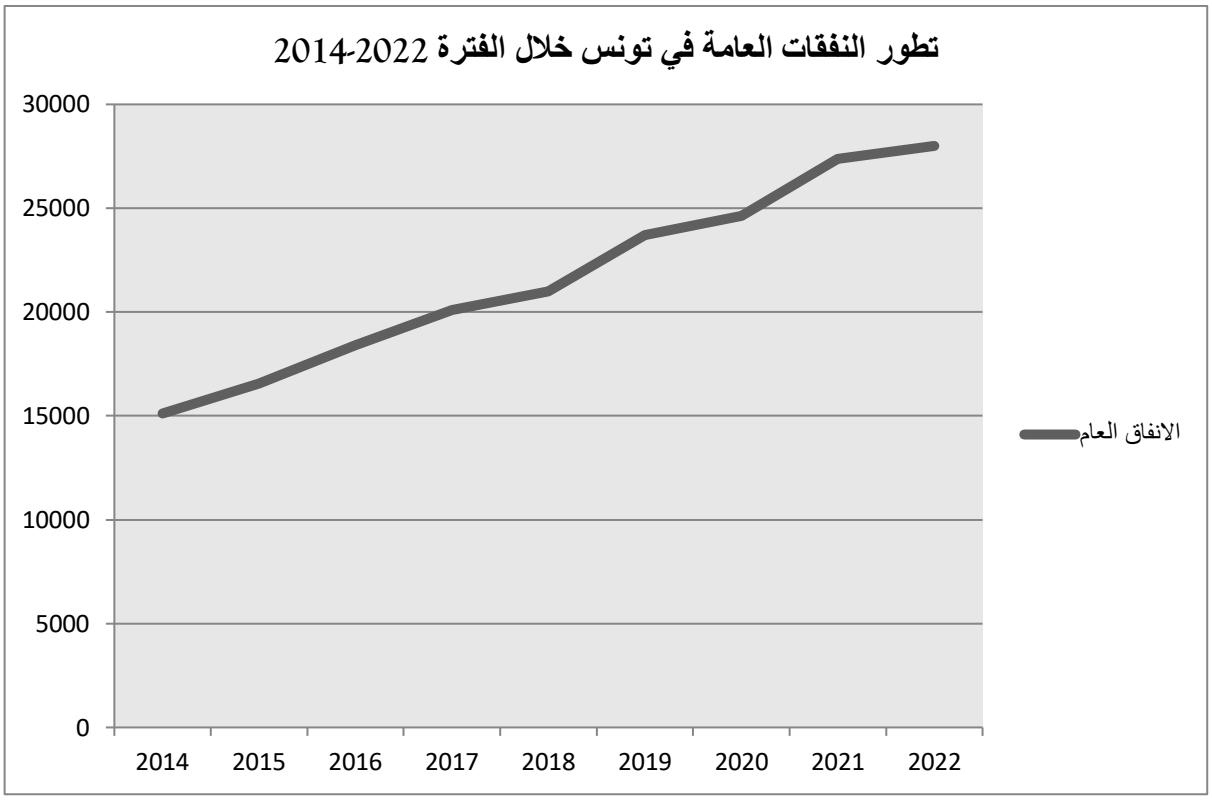

المصدر : اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان الانفاق الخكومي التونسي في تزايد مستمر منذ عام 2014 و يرجع هذا إلى :

تونس لا تنتج نموا كافيا، ولديها ناتج محلي إجمالي منخفض وميزانية منخفضة"، ويُترجم ذلك إلى نقص في الموارد البشرية في عدة قطاعات على غرار الصحة والتعليم والعدالة. حتى العاملون في هذه القطاعات قد يجدون أنفسهم في وضعيات هشة بأجور منخفضة ومتأخرة.

ويمثل الإنفاق الإداري 36.2 دينار من أصل 100 دينار من الموازنة العامة وهو ثاني أكبر إنفاق بعد كتلة الأجور. وتشمل هذه التكاليف بالأساس نفقات التدخل في شكل تحويلات إلى الأسر والشركات والمؤسسات العمومية الأخرى يبين توزيع نفقات ميزانية الدولة أن مبلغا كبيرا يُخصص لخدمة الديون، أي جميع التكاليف المتعلقة بالحصول على القروض وسدادها. ومن أصل 100 دينار من الميزانية، تنفق الدولة9.8 دينار على السداد مقابل 8.7 دينار فقط على الاستثمارات الجديدة .

يتم تمويل ميزانية الدولة بالكامل تقريبا من الضرائب. وتمثل معاليم الاستهلاك المفروضة على استهلاك السلع والخدمات في تونس حوالي 34 دينارا بينما تبلغ إيرادات الضريبة على الدخل نحو 24 دينارا، في حين تبلغ إيرادات الضريبة على الشركات نحو 11 دينارا فقط. علما أنه إلى حدود عام 2014 كانت الضرائب على الدخل وعلى الشركات تساهمان بنفس المردود تقريبا، لكن الأخيرة تقلصت إلى حد

كبير نتيجة للتخفيضات الجبائية والإعفاءات الضريبية والتهرب الجبائي المهول. علاوة على ذلك يأتي مبلغ 13 دينارا من أصل ميزانية الدولة الممثّلة بـ 100 دينار من الإيرادات غير الجبائية، التي تشمل على سبيل المثال المرابيح والإيرادات من الشركات المملوكة للدولة وعقاراتها، والرسوم الإدارية والإيرادات من الخطايا والعقوبات، إضافة إلى الهبات من دول أجنبية أو نقابات عمالية.

ثانيا : دور الحوافز الضريبية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

I. حوافز ضريبية.

أصدرت تونس القانون عدد 120 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993 ، يهدفهذا القانون إلى تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية، أو المشاركة وفق الإستراتيجية العامة للتنمية لتحقيق النمو ورفع مستوى التشغيل في القطاعات الاقتصادية . يوفر هذا القانون حوافز عامة إلى الشركات التي تنتج للتصدير بنسبة وتلك التي تنتج للسوق المحلي والتصدير معا، وفيما يلي الإعفاءات المقررة : [1]

1) الضريبة على الأرباح والمداخيل:

- يعفى النشاط من هذه الضريبة ولمدة 10 سنوات الأولى: المداخيل المتأتية من التصدير، المشاريع الفلاحية ومشاريع التنمية الجهوية.
- كما تستفيد من تخفيض قدره % 50 من ضريبة الأرباح المداخيل المتأتية من التصدير خلال 10 سنوات ابتداء من عمليات التصدير.
- يمنح تخفيض قدره 35 % من ضريبة الأرباح على المداخيل المعاد استثمارها أو الأرباح الصافية الخاضعة للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين أو للضريبة على الشركات.
- تستفيد المؤسسات المصدرة كليا من إعفاء كلى للرسوم الجمركية للواردات من السلع والمواد اللازمة لإنتاجها.

2) الرسم على القيمة المضافة:

- تعفى الشركات للسوق المحلي وللتصدير من دفع ضريبة القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على الواردات بشرط أن لا يكون لهذه التجهيزات مثيل مصنوع محليا.
- الإعفاء من دفع ضريبة على القيمة المضافة ورسوم الاستهلاك على المعدات المصنعة محليا.[2]
- كما تعفى من هذه الضريبة الاستثمارات التي تقوم ا الشركات المحاربة للتلوث الناتج عن نشاطها، وكذا الاستثمارات التي تهدف إلى المحافظة على الطاقة، والبحث والتطوير عندما تستخدم معدات وأدوات مستوردة أو صنعت محليا.
- يخول لشركات التصدير الكلي والجزئي الحق في استرجاع مبلغ الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة.

[1] قانون عدد 120 لسنة 1993 ، قانون الإصدار، **مجلة تشجيع الاستثمارت**، تونس.
[2] **المرجع نفسه.**

II. حوافز غير ضريبية.

1- منحة الإستثمار :وتتمثل في منح دعم حكومي مباشر للاستثمار في شكل نسبة من نفقات المشروع وتقدم تونس هذا النوع من الحوافز بموجب مجلة تشجيع الاستثمارات حيث تستحق الاستثمارات التي تقوم الشركات في المناطق التنمية الجهوية والفلاحية وحماية البيئة من منح استثمار تحدد كما يلي :

- حماية البيئة % 20 من تكلفة التجهيزات.
- التنمية الجهوية 15 أو 25 % من تكلفة المشروع حسب موقعه.
- التنمية الفلاحية % 25 :من مبلغ الاستثمار.
- كما أن الاستثمارات التي تقام من اجل تجنب التلوث وحماية البيئة تكون مؤهلة لمنح خاصة من قبل الحكومة.[1]

[1] الفصل 24 ، **المرجع السابق.**

المبحث الثالث : تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس

بعد أن تعرفنا على المناخ الاستثماري و الواقع الاستثماري في الجزائر و تونس، و السياسة المالية المطبقة في البلدين بالإضافة الى مختلف الحوافز المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.نقوم في هذا المبحث الاخير بدراسة تقييميه للاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر و تونس.

المطلب الأول : تشخيص الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس

أولا : مقارنة بين الإطار المؤسسي لترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و تونس

تقوم الدول المضيفة بصفة عامة والجزائر و تونس بصفة خاصة بإنشاء هيئات أجهزة حكومية مهمتها الأساسية هي تخطيط وتنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية، فضلا عن تسويق وترويج مشروعات الاستثمار والتعريف بالسوق في الداخل والخارج، كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى ونوع التكنولوجيا التي تتلاءم ومتطلبات التنمية والمتغيرات الثقافية والاجتماعية بالدولة.

I. **أجهزة وهيئات ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر :**

1- المجلس الوطني للاستثمار(CNI): وهو جهاز استراتيجي لدعم و تطوير الاستثمار يرأسه رئيس الحكومة و يتولى المهام التالية [1]:

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولويا.
- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الملحوظة.
- يفصل في الاتفاقيات المذكورة في المادة 12 من القانون 01-03.
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات المذكورة في المادة 03 من نفس القانون.
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمارات و تطويرها.

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار : (ANDI) هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تتولي الوكالة في ميدان الاستثمار وبالاطلاع معالإدارات والهيئات المغنية على الخصوص المهام التالية [2]:

- ضمان ترقية الاستثمارات و تطويرها و متابعتها.
- تسهيل القيام بالإجراءات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع بواسطة خدمات الشبابيك الوحيدة.
- تسير و منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار.

3- الشباك الوحيد اللامركزي G.U : ينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزي

[1] المادة 19، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار

[2] المادة 21 ، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات.

للوكالة .[1]

II. أجهزة وهيئات ترقية مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس.

1- وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي : (FIPA) تقوم بإعطاء الدعم اللازم للمستثمرين الأجانب وترقية الاستثمار الخارجي في تونس، وتحتوي على مكاتب في الخارج تشكل شبكة من المعلومات، الاتصال، التشاور والمساعدة لخدمة المستثمر الأجنبي.[2]

2- وكالة النهوض بالصناعة : هي مؤسسة عمومية مكلفة بتنفيذ سياسة الدولة المتعلقة بالنهوض بالقطاع الصناعي بصفتها مساندة للمؤسسات والباعثين، وتوفر خدمات ومنتجات عن طريق مراكزها الخمس للتدخل و تتمثل الخدمات المقدمة من طرف الوكالة فيما يلي : [3]

- مساندة الباعثين في المحاضن (الإرشاد، التوجيه، الاحتضان، الإيواء، الموافقة أثناء فترة ما بعد إيواء).
- تنشيط المحاضن كالقيام بتربصات ولقاءات في داخل الوطن وخارجه للإعلام،التكوين...، المشاركة في التظاهرات الجهوية للتعريف بالمحضنة ومحيط المؤسسة.

3- وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية: هي مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية، تعمل على تطوير الاستثمار الخاص والإنتاج في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بها، توجه أنشطتها وخدماتها إلى الفلاحين والصيادين البحريين والناشطين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بها وكل المستثمرين التونسيين والأجانب من خلال [4]:

- منح الامتيازات المالية والجبائية الواردة بمجلة تشجيع الاستثمارات لأصحاب المشاريع الفلاحية ومشاريع الصيد البحري.
- تشخيص فرص الاستثمار وأفكار المشاريع الواعدة التي يمكن بعثها من قبل المستثمرين الخواص للمساهمة في تحقيق الاهداف.
- ربط الصلة بين المستثمرين التونسيين ونظرائهم الأجانب لانجاز مشاريع مشتركة في مجالات الإنتاج و التصدير.[5]

جدول رقم (09) - المقارنة بين الهيئات المكلفة بالإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وتونس

	الجزائر	تونس
الجهة	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	وكالة ترقية الاستثمارات الخارجية
تبعية الجهة	رئيس الحكومة.	وزارة التنمية والتعاون الدولي.

[1] المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03.

[2] وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، تونس http://www.investissement.tn/fr/index تم الإطلاع يوم 18-08-2023 على الساعة 20 :30

[3] وكالة النهوض بالصناعة التونسية http://www.tunisieindustrie.nat.tn تم الطلاع يوم 18-08-2023، على الساعة 20 :30

[4] وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، تونس http://www.apia.com.tn/ar/index تم الطلاع يوم 18-08-2023 على الساعة 21 :05

[5] **المرجع نفسه.**

أنواع الشباك اللامركزي	الشباك الوحيد اللامركزي.	الشباك الموحد حسب القطاع.
المدة الزمنية للحصول على الموافقة	72ساعة.	غير محددة.
وظائف أساسية للهيئة	إبراز التسهيلات والحوافز وتقديمالمساعدة والمتابعة.	تقديم التسهيلات، والمساعدة.

المصدر : اعداد الطالبة

ثانيا : مقارنة تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة داخل البلدين الجزائر و تونس خلال الفترة (2014-2022).

الشكل رقم (08)- منحنى تدفق الإستثمارات الاجنبية المباشرة في تونس و الجزائر خلال الفترة (2014-2022)

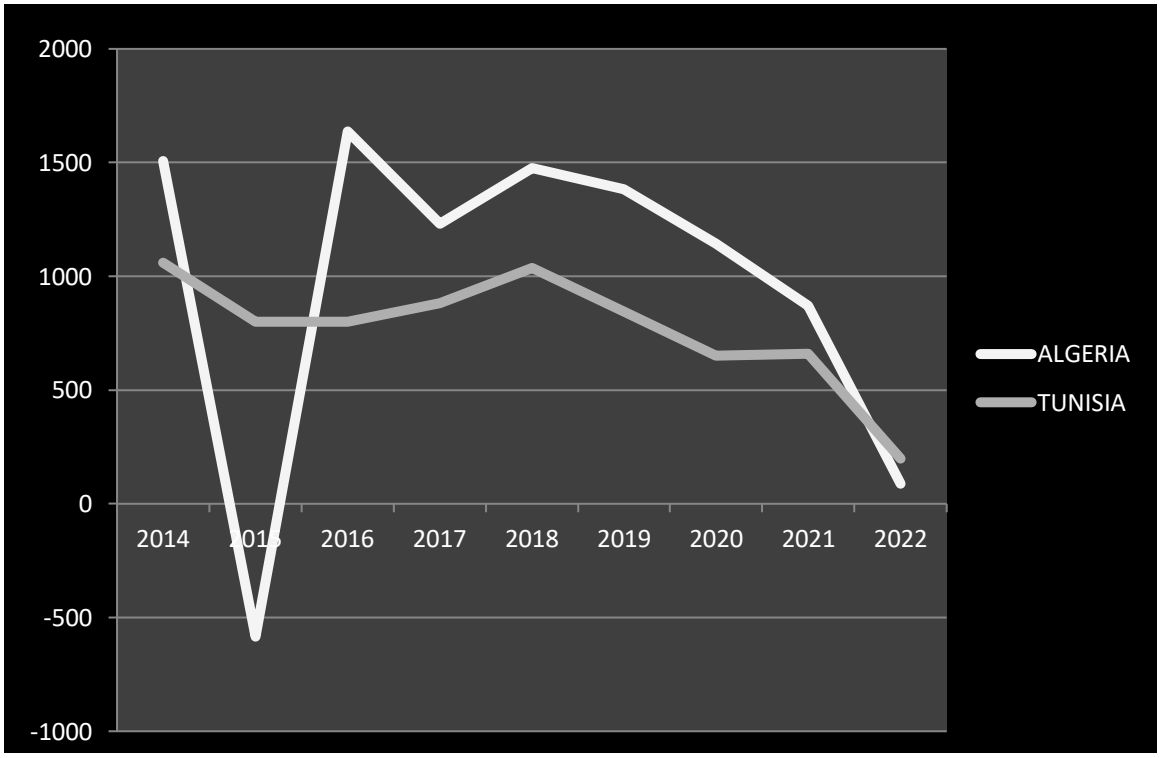

المصدر : اعداد الطالبة اعتمادا على world ivestment report 2023

نلاحظ من الشكل ان تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تجاوز قيمة تدفق الاستثمار الاجنبي في تونس بصفة عامة. حيث سجلت الجزائر في عام 2014 و ما قبله ما يقارب 1507 مليار دولار في حين تونس سجلت حوالي 1060 مليار دولار بعد ذلك في عام2015 تشهد الجزائر انهيار في قيمة التدفقات للاستثمار الاجنبي المباشر و يعود ذللك الى انهيار اسعار النفط و شهدت الجزائر عجز في ميزانيتها مما خلف اضرارا اقتصادية واضحة، ونتيجة خروج رؤوس الأموال الأجنبية من الجزائر لكنها عادت للاستقرار في السنوات المتبقية.

أما بالنسبة لتونس فانخفاض الاستثمارات الأجنبية بعد عام 2014 الى حوالي 800 مليار دولار وشهدت بعدها تقهقر متواصلا حتى سنة 2022، ونفس الشيء بالنسبة للجزائر وهذا يعود للازمة العالمية التي خلفها فيروس كورونا و أثرت على الاقتصاد العالمي بصفة عامة.

إن التطور الذي عرفه حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائرو مقارنته مع تدفق الاستثمار الاجنبي مع دولة تونس المجاورة يوحي ان مناخ الاستثمار متحسن نوعا ما عند المقارنة بين الارقام المسجلة ، على الرغم من تنوع النشاطات و المجالات الاستثمارية في دولة تونس على غرار الجزائر التي تعتمد على قطاع المحروقات.

المطلب الثاني : معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر و تونس

تشهد الدولتين معوقات تعرقل جذب الاستثمارات الأجنبية و النشاطات الاقتصادية و الانتاجية وبالتالي عرقلة التنمية و الأهداف، و فيما يلي أبرز معرقلات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر :

❖ **بالنسبة للجزائر :**

الجزائر على المستوى الاقتصادي عملاق بقدرات هائلة على كافة المستويات البشرية والمادية ولكن الفعالية الاستثمارية اقل من الهدف المنشود قياساً للموارد المتوافرة وللجهد المبذول.

تحليل الواقع الاستثماري في الجزائر يؤكد مسألتين أساسيتين: وجود إرادة سياسية عليا لترقية الاستثمارات الأجنبية والمحلية من جهة ومن جهة أخرى وجود معوقات هيكلية تقف

في وجه المستثمر.

مسألة إرادة سياسية واضحة عن التطرق الى مسار قانون الاستثمار الأخير في دواليب الإدارة الجزائرية حيث أن مسار القانون خضع لأكثر من قراءة بل اعيد صياغة متن القانون في ثلاث مرات وكلها كانت بطلب من رئاسة الجمهورية ومن الرئيس شخصياً الذي عمل على وضع حد لكل ما يعيق الاستثمار في الجزائر. وهذه الإرادة السياسية تعبر عن وعي سياسي بإن الاستثمار الأجنبي في الجزائر يواجه مشاكل عديدة وعميقة مع التأكيد على أن جل هذه المشاكل تتجاوز المسألة الاقتصادية برمتها لتطرح مسائل أخرى أعقد لطالما كانت تنخر جسد المستثمر الأجنبي وحتى المحلي وتعيق الاستثمار وفعاليته في الساحة الاقتصادية الجزائرية.[1]

المتتبع للمسار الاقتصادي الجزائري يدرك أن الراغب في الاستثمار في الجزائر لابد أن يواجه ثلاث عوائق كبيرة في إتمام عملية الاستثمار او الاستمرار فيها او حتى نجاحها وديمومتها في المكان.

هذه المعوقات متعددة الأوجه والقيادة السياسية على إدراك بهذه المسائل وخير دليل على هذه القضية سلسلة التعديلات التي اقرها الرئيس **تبون** أثناء عملية صياغة قانون الاستثمار في صيغته الحالية.

من الناحية العملية يمكن حصر معوقات الاستثمار في الجزائر في أمرين أساسيين:

[1] https://www.iktissadonline.com تم الطلاع يوم 20-08-2023 على الساعة 05: 9.

1- تسلط رهيب للإدارة بكل فروعها على الفعل الاقتصادي في الجزائر. فكل قرار مهما كان للإدارة نصيب فيه من حيث المحتوى والتوجيه. ولأن منطق الإدارة يختلف في جوهره عن منطقة الاقتصاد والاستثمار بصورة عامة فأن فعالية الاستثمار تقل في أحيان عدة وقد تنعدم في أحيان أخرى. هيمنة الإدارة بمختلف فروعها إن على المستوى المركزي أو المحلي يعتبر سمة أساسية في الاقتصاد الجزائري ويعبر عن أرث تاريخي يعود الى فترة النموذج الاشتراكي الذي كان سائداً في الجزائر ولم تتمكن السلطات رغم كل السياسات والإجراءات من إبعاد الإدارة عن الاقتصاد.

2- وضعية الجهاز المصرفي في الجزائر والذي يهيمن عليه القطاع العام يعتبر هو الاخر أحد اهم معوقات الاستثمار الخارجي و ذلك انطلاقا من ممارساته التي هي الأخرى ذات طابع اداري بالدرجة الأولى وهي الممارسات البعيدة على المنطق البنوك القائمة على المخاطرة والموازنة بين منطق الربح والخسارة.

3- تدخل منطق الإدارة في توجيه عمل البنوك بصورة عامة يجعل العملية الاستثمارية في الجزائر رهن منطق الإدارة لا منطق الاقتصاد خاصة في مسألة التمويل والقروض وتحويل الأرباح المحققة.

4- تحييد الإدارة وابعادها عن عمل البنوك وعودة هذه الأخيرة الى جوهر عملية في الوساطة المالية يعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري في مرحلة التحول الاقتصادي.

5- إصرار السلطات الجزائرية في مختلف التصريحات الصادرة عن اكثر من مسؤول و في مستويات عليا على تحييد الإدارة نهائيا من السيرورة الاقتصادية في الجزائر هو في واقع الامر ضمانات إضافية غير مشفرة ترسلها السلطات الجزائرية لكل من أراد الولوج الى السوق الجزائرية و لعل ابعاد الإدارة عن كل ما يتعلق بحل المنازعات بين الإدارة والمستثمرين واخضاع هذه المنازعات الى رئاسة الجمهورية يعد إشارة قوية الى ادراك السلطات أن نجاح العملية الاستثمارية في الجزائر مرهون بالحد من تسلط الإدارة في مجمل الحياة الاقتصادية في الجزائر.

❖ **بالنسبة لتونس :**

لقد شكل تدفق الاستثمار الخارجي الأجنبي على تونس إحدى منارات البلاد، خصوصاً قبل 2011، إلا أنه بدأ ينطفئ نسبياً ليتحول اهتمام صناع القرار في أوروبا إلى دول مجاورة لتونس، وخصوصاً المغرب الأقصى.

وفي الوقت الذي يجمع فيه جل المحللين والمشرفين على قطاع النهوض بالاستثمار الخارجي في تونس، على أن انتشار جائحة فيروس كورونا أثر بشكل لافت في نسق تدفق الاستثمار الخارجي، فإن هناك عوامل أخرى جعلت تونس تفشل في استقطاب الشركات الأجنبية، ولم تعد وجهة جاذبة للاستثمار الخارجي.

ويتصدر الوضع السياسي السائد في البلاد طليعة الأسباب المباشرة لعزوف المستثمرين الأجانب عن المجيء إلى تونس والاستثمار بها.

كما تسهم الاضطرابات الاجتماعية بتصاعد وتيرة الاعتصامات والصد عن العمل في تخوف الشركات الأجنبية في التحول إلى تونس وإحداث المشاريع بها.

إن الاستثمارات الخارجية في تونس عرفت توقفاً ملحوظاً منذ سنة 2018 بتسجيل نسبة سلبية بسبب ما وصفه بتردي المناخ السياسي في البلاد وتواصل تعمق الأزمة السياسية في تونس. وشدد على أن أهم عامل يبحث عنه المستثمر الأجنبي لإحداث مشاريعه هو عامل الاستقرار السياسي، الأمر الذي لا يتوفر في تونس في الوقت الراهن.

ومن العوامل التي ساهمت في فشل تونس في جذب المستثمرين الأجانب في السنوات الأخيرة، اهتراء البنية التحتية بشكل ملحوظ، و دليلا على ذلك غياب الإنترنت في عدد من المناطق الصناعية واهتراء التجهيزات .

كما لفت المحللون الاقتصاديون الانتباه إلى مسألة اعتبروها في غاية الأهمية، وهي منع البنك المركزي التونسي في السنوات الأخيرة المستثمرين الأجانب المتمركزين في تونس من إخراج أرباحهم بالعملة الأجنبية من أجل الحفاظ على رصيد تونس من العملة الأجنبية. [1]

كما لفت المحللين الاقتصاديين الانتباه إلى مسألة اعتبروها في غاية الأهمية، وهي منع البنك المركزي التونسي في السنوات الأخيرة المستثمرين الأجانب المتمركزين في تونس من إخراج أرباحهم بالعملة الأجنبية من أجل الحفاظ على رصيد تونس من العملة الأجنبية.

قد أشاروا أيضاً إلى أن المستثمر الأجنبي عندما يقرر إحداث مشروع في أي بلد، يطلع على الترقيم السيادي لتلك الدولة. وفي وضعية تونس، فإن ترقيمها السيادي تراجع بشكل مخيف في عامي 2020 و2021 .

[1] https://www.independentarabia.com/ تم الطلاع يوم 30-08-2023 على الساعة 50: 23.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل المقارنة بين السياسة المالية و ادواتها و دورها في جذب الإستثمارات الأجنبية في في الجزائر وتونس,فلاحظنا انه رغم التقارب بين ملامح السياسة المالية في الجزائر وتونس خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية إلا أنها لا تتشابه تماما خلال الفترة التي تلت الإصلاحات وذلك بسبب التغيرات المختلفة التي مرت بها، ورغم جميع الظرف التي تعيشها البلدين و الانعكاسات في القطاع الاستثماري.

فالتطورات التي شهدتها السياسة المالية في الجزائر و تونس كانت لها أثر في المناخ الإستثماري رغم النتائج غير المرضية عموما، مما أوضح انا ذلك العلاقة التكاملية بين أدوات السياسة المالية و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

خاتمة

خاتمة

لا يمكن تهميش أي عنصر داخل في العالم الاقتصادي أو التقليل من أهميته ومدى التغيرات القادر على احداثها والتي بإمكانه أن تغير سيناريو بأكمله، وهذا هو الحال عند ذكر السياسة المالية و أدواتها المختلفة التي تعد وسيلة مسيرة للنشاطات الاقتصادية برمتها على حسب ما يتماشى مع الظروف والإمكانيات ومن أهم النشاطات الاقتصادية كما هو موضوع دراستنا : الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعرف منذ زمن بأنه أحد اهم مصادر التمويل الخارجية ومدى دوره ومساهماته الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث تلقى اهتماما مات كبيرة في الاونة الأخيرة، و تبين لنا الصلة الاقتصادية التي تربطه بالسياسة المالية التي أبرزت دورها الفعال في توفير بيئة ومناخ ملائمين لجذب الاستثمارات الأجنبية للدول بفضل أدواتها.

يعد الاستثمار الأجنبي كما ذكرنا سابقا أحد أهم مصادر التمويل التي تلقى اقبالا كبيرا من طرف الدول النامية، وكما هو الحال بالنسبة للجزائر التي تعتبر احدى هذه الدول التي تسعى بفضل أدواتها المالية و سياساتها الانفاقية و الضريبية و التحفيزية بتوفير مناخ استثماري محفز لاستقطاب أهم و اكبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ذلك لتحقيق التنمية و تعزيز القدرة الانتاجية و القطاع الاقتصادي برمته، لكن بالرغم من الامكانيات و الموارد المتاحة في دولتنا الأ انها لا تحقق النتائج المطلوبة، و هذا ما جعلنا نقوم بدراسة مقارنة بينها وبين دولة تونس الشقيقة من حيث السياسة المالية و الواقع الاستثماري، لنجد ضرورة التركيز على الاقتصاد الجزائري و استحداث السياسة المالية و دراسة جميع المعوقات و استغلال

الموارد المتاحة بدون استثناء لأنه من غير الطبيعي تدمير اقتصاد دولة غنية في أعين جميع العالم بسبب سوء تسيير السياسات المالية و الاستراتجيات المتبعة.

1. اختبار الفرضيات :

- يمكن الاعتماد على السياسة المالية في تحسين مناخ الاستثمار من خلال منح الحوافز الضريبية وتهيئة البنية التحتية، واعداد سياسة مالية رشيدة في النفقات وكذا الحوافز

الضريبية سيحد من عجز الموازنة و الذي يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني، وعليه نؤكد صحة الفرضية الأولى.

- يعد الاستثمار الأجنبي من أهم أدوات تحقيق النمو والتطور اذا كان يحقق نتائج ايجابية وكان يسير وفق استراتيجيات مدروسة، وعليه نؤكد صحة الفرضية الثانية.

- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الجزائر يرتكز على قطاع المحروقات، عكس تونس التي تشهد قطاع استثماري متنوع، و بالرغم من ذلك وما تم التوصل إليه في دراستنا فهي لا تحقق النتائج المرجوة و لا زالت تعاني من عجز اقتصادي، وعليه نبطل صحة الفرضية الثانية.

2. نتاج الدراسة :

- تلعب السياسة المالية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي و تحقيق التنمية بفضل أدواتها.

- الاستثمار الأجنبي المباشر من اهم الأدوات التمويلية للمشارع الوطنية و التي تلعب دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية.

- تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يعزز في الدولة المضيفة روح التنافسية و السعينحو التطوير و الرفع من الانتاجية و السير نحو الأفضل.

- بالرغم من الاصلاحات التي عرفتها الجزائر في قوانين السياسة المالية و القوانين الاستثمارية الا أنها لا زالت تعاني من خلل على المستوى الاقتصادي، خاصة انها لازالت ترتكز على قطاع المحروقات.

3. التوصيات :

- يجب على الدولة الجزائرية اعادة النظر في السياسة المالية و القوانين الاقتصادية بأكملها وهذا من طرف خبراء واقتصاديون ذوي كفاءة في هذا المجال.

- يجب على الدولة الجزائري الخروج من قوقعة المحروقات و الخوض في القطاعات المتبقية مع استغلال جميع الموارد المتاحة على أكمل وجه سواء في الصناعة والزراعة و دعم المشاريع المحلية أيضا.

- تشجيع الصادرات خارج المحروقات و هو مرتبط بالتعليمة السابقة، أي محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير ايضا.

- تعميم الاعلام الالي في شتى القطاعات خاصة في ادارة الجمارك و ادارة الضرائب للتخلص والحد من التهرب الضريبي و الغش و الفساد الاداري.

4. افاق الدراسة :

الموضوع الذي تطرقنا اليه في مذكرتنا يبقى مفتوح و غي متوقع مع الفترة الزمنية المقبلة وكل ذلك مرتبط بالتغيرات التي تطرا على العالم و الاقتصاد بصفة خاصة بحيث تكون كمواضيع لأبحاث مقبلة :

- أثر العولمة على السياسة المالية.

- المناخ الاستثماري و دوره في تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع

أولا : اللغة العربية

✓ **الكتب**

1. احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، 2001
2. أعاد حمود القيسي ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، الطبعة الأولى ، دار الثقافة و النشر والتوزيع ، الأردن.
3. أعمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة وفقا للتطورات الراهنة، دار هومة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2005.
4. اياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، طبعة الأولى عمان، 2013.
5. باسم حمادي حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر(عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد) ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2014.
6. حامد عبد العزيز دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، 1988.
7. حامد عبد المجيد دراز ، السياسات المالية ، الدار الجامعية الطبعة الأولى ، الاسكندرية.
8. خالد أحمد المشهداني، رائد الخالق عبد الله العبيدي، مدخل الى الأسواق المالية، دار الايام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
9. خالد أحمد المشهداني، نبيل ابراهيم الطائي، مخل الى المالية العامة، الطبعة العربية 2014، دار الأيام للنشر و التوزيع، الاردن.
10. خالد شحاذة الخطيب و احمد زهير شامية، أساس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الأردن.
11. خالد شحاذة الخطيب و أحمد زهير شامية، أساس المالية العامة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الاردن،2000.
12. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة،الطبعة الأولى،الدار الجامعية للطباعة و النشر،بيروت الاسكندرية.
13. زينب كريم الداودي، دورة الادارة في اعداد و تنفيذ الموازنة العامة، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
14. سعيد عبد العزيز عثمان، الاقتصاد العام، الدار الجامعية للنشر و التوزيع،الاسكندرية، 2003.
15. سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليل معاصر، الناشر للدار الجامعية، الاسكندرية،2011.
16. سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، داردجلة للنشر و التوزيع، الأردن،2011.
17. سوزي عدلي ناشد المالية العامة، النفقات العامة،الايرادات العامة،الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2006.
18. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، لبنان، 2006.
19. طارق الحاج، التبعية المالية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان.
20. عبد الرحمان الدوري، طاهر موسى الجنابي، ادارة الموازنات العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

21. عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعية للكتب، الاسكندرية.
22. عبد الهادي النجار، اقتصاديات النشاط الحكومي، مطبعة ذات السلاسل، الكويت
23. غالم عبد الله، العولمة المالية الانظمة المصرفية العربة، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014.
24. فاطمة السويسي، المالية العامة و المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2000.
25. فتحي احمد دياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار رضوان للنشر و التوزيع، الطبعة الاولى، 2013.
26. ماجد أحمد عطا الله، ادارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن،
27. مجدي شهاب، أصول الاقتصاد العام و المالية العامة،الطبعة الأول، دار الجامعية الجديدة،2003.
28. محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،
29. محمد الصغير بعلي، يسري أبو علاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003.
30. محمد ألينا، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، مصر، الدار الجامعية، 2019.
31. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات –دراسة مقارنة- منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت،2007.
32. محمود الوادي، ابراهيم خريس، نضال الحواري، ضرلر العتيبي، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، عمان-الأردن 2006.
33. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
34. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان2007.
35. منصور بن اعمارة، الرسم على القيمة المضافة LA TV، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر،2010.
36. منصوري الزين، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
37. يونس أحمد البطريق و اخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية.
38. يونس أحمد البطريق واخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الطبعة الاولى.

- ✓ **الرسائل الجامعية**
- ✓ **أطروحة الدكتوراه**

1. درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (2006-2005).
2. لحسن دردوري، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس ، أطروحة كتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013-2014.

- ✓ **مذكرات الماجيستير و الماستر**

1. بن نوار بومدين، النفقات العامة عل التعليم-دراسة حالة قطاع التربية الوطنية في الجزائر 1980-2008، مذكرة ماجيستير جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2011.
2. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-1994-2008، أطروحة ماجيستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، كلية العلوم الاقتصادية.
3. رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، 2017.
4. رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015.
5. زويش سمية، السياسة المالية و أثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015_2016.
6. سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2011/2010.

- ✓ **المجلات و التقارير**

1. باسم حمادي حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر(عقود التراخيص النفطية و أثرها في تنمية الاقتصاد) ، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2014.
2. بلعابد أديب، بوداح عبد الجليل، أثر السياسة المالية على ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر.دراسة قياسية 1993-2019، جامعة العربي بن مهيدين العدد04، 2014.
3. شهرزاد زغيب، الاستثمار الاجنبي في الجزائر، واقع وافاق مجلة العلوم الانسانية، بسكرة، العدد الثامن، 2005.
4. طالبي محمد، أثر الحوافز الضريبة وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشرن مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد رقم 06، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر.
5. عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية -الهند حالة دراسة، مجلة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد الاول 2012.
6. محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات –دراسة مقارنة- منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت،2007.
7. نبيل براهمية، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر-حالة الجزائر- حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الانسانية، العدد18، ديسمبر2016.
8. نبيل قليل، واقع مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة مقارنة مع تونس و المغرب- ، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة.
9. واد بن زازة زهرة، أهمية المناخ الاستثماري في تعزيز القدرة التنافسية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة،" دراسة حالة الجزائر"، مجلة دفاتر بوادكس، العدد 01، 2014.

- ✓ **قوانين و مراسيم تشريعية**

1. القانون 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية.
2. المادة 35 من القانون رقم 84-17المؤرخ في 07-07-1984 المتعلق بقانون المالية.

3. المادة 09 من قانون الأمر 01 / 03 المؤرخ في 2012.
4. المادة 19 ، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار.
5. قانون عدد 120 لسنة 1993 ، قانون الإصدار، مجلة تشجيع الاستثماارت، تونس.
6. المادة 19، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار.
7. المادة 21 ، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمارات.
8. المواد من 23 إلى 27 من الأمر 01-03

✓ **المواقع الالكترونية و التقارير**

1. الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار WWW.ANDI.COM
2. مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار http://www.investis-medea.org/medi/

WORLD INVESTMENT REPORT 2022
./https://www.independentarabia.com

3. وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي، تونس http://www.investissement.tn/fr/index
4. النهوض بالصناعة التونسية http://www.tunisieindustrie.nat.tn
5. وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، تونس http://www.apia.com.tn/ar/index

الملخص

تعتبر السياسة المالية بأدواتها من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث انها تتدخل بطرق مباشرة وغير مباشرة في المناخ الاستثماري لهذه الدول باعتبارها وسيلة وسيطة وأساسية في تحقيق التنمية و الأهداف الاقتصادية بشتى أنواعها ولأنها تدرس جميع الجوانب المؤثرة في الاقتصاد الوطني، وتعتبر الجزائر و تونس من الدول النامية التي تسعى لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر واستهداف دخول رؤوس الأموال الأجنبية و تعزيز التنمية الاقتصادية و ذلك من خلال اعادة النظر في سياساتها المالية و تحفيزاتها الممنوحة و جميع العناصر التي تشارك في تكوين المناخ الاستثماري مع مراعاة المعوقات التي ممكن ان تواجهها و محاولة التخلص منها و هنا يكمن دور من أدوار السياسة المالية.

الكلمات المفتاحية :

السياسة المالية، الاستثمار الاجنبي المباشر، مناخ الاستثمار، التحفيزات الضريبية.

Astract :

Fiscal policy and its tools are considered one of the most important determinants of foreign direct investment in countries Host, as it interferes, directly and indirectly, in the investment climate of these countries As an intermediate and essential means in achieving development and economic goals of all kinds Because it studies all aspects affecting the national economy, Algeria and Tunisia are considered among the Developing countries that seek to attract foreign direct investment and target capital income Foreign funds and promoting economic development by reconsidering its policies Financial incentives and all the elements that participate in forming the investment climate Taking into account the obstacles that you may face and trying to get rid of them, here lies the role of who Roles of fiscal policy.

key words :

Fiscal policy, foreign direct investment, investment climate, tax incentive.